تاريخ

الجهمية والمعتزلة

تأليف

الأستاذ العالم العامل البحاثة عالم الشام
الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي

مؤسسة الرسالة

الطبعة الاولى
١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة ـ بيروت شارع سورية ـ بنـــاية صمدي وصالحة
هاتف : ٢٤١٦٩٢ ـ ٢٩٥٥٠١ ـ ص.ب ١١ ـ ٧٤٦٠ ـ برقيا : بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا بحث جمع من تاريخ الجهمية والمعتزلة ما يحق أن يأخذ نفسه بتحققه من أنعم عليه بشرف المنزلة ، وفضل بالأدب والعلم ، والأخذ من الفنون بسهم .

دعاني إلى العناية به ما رأيت — لما أفضت بنا النوبة في قراءة صحيح البخاري إلى « كتاب التوحيد والرد على الجهمية » أن كلام الشراح عليه موجز ، وأن ليس في الأيدي كتاب جمع تاريخهم وأحرز .

جمعت ما تيسر من شؤونهم ، ثم أشفعته بطرف من أخبار المعتزلة لتوافق الفرقتين في معظم المسائل المعروفة عنهم ، وفي تلقيب كل غالباً بلقب الأخرى .

كثر ما يمر بقارىء التفاسير وشروح السنّة ومؤلفات أصول الدين والفقه ومطولات التاريخ وكتب المقالات ذكر (الجهمية والمعتزلة) ذلك لأنهما كانتا أول من ظهر من الفرق

الإسلامية في صدر حضارة الإسلام بقواعد الأصول ، والعمل على الجمع بين المنقول والمعقول ، وفتح لأولي العلم باب النظر والتأويلات ، وانتصب للمجادلات والمناظرات ، وزحزح الواقفين عند ظواهر الرواية ، إلى منازل تأويل الدراية ، وأشاع في الخافقين الآراء الغريبة في أصول الدين ، وفي تأويل آيات الصفات في الكتاب المبين ، بَلْهَ ما اتفق لبعض الجهمية من إخافة أمراء زمانهم بالخروج على عمال بني أمية الظالمين ، وإنكارهم لأعمالهم الجائرة ، ونصبهم الحروب معهم الأعوام المتطاولة ، رغبة في تحكيم الكتاب والسنّة والتقرب من الشورى كما سنقصه ، ولله أمر التاريخ فإنه لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلاّ أحصاها !

قد يظن إنّا نريد الكلام على الجهمية والمعتزلة من جهة عقائدهم ومحاكمتهم فيما لها وعليها ، كلاّ ! فقد حكاها أرباب المقالات والمصنفون في الملل والنحل ، ما بين عادٍّ لها فحسب ، وما بين عادٍ ورادّ ، وهكذا كبار المتكلمين ، وجهابذة السلفيين ، في مؤلفات لا يبلغها الإحصاء ، لاسيما المطولات منها [1] .

---

(١) منها كتاب « تلبيس الجهمية ، في تأسيس بدعهم الكلامية » ويسمى «تخليص التلبيس، من كتاب التأسيس» للامام ابن تيمية . ومنها كتاب « الصواعق المنزلة ، على الجهمية والمعطلة » للامام ابن القيم . وكتاب « البيان ، عن

لا يزال الحوار بين هاتين الفرقتين ومن خالفهما غضاً طرياً كلما سنحت مسائلهم ، وما أكثر سنوحها للمفسر والمحدث والمتكلم والأصوليّ — ذلك بأن مسائلهم متشعبة من وجوه ما يراد بالآيات والأخبار المأثورة في أبواب مسائلها ، وهي مرجع المستدلين كل حين .

نعم أشرنا إلى جمل من عقائدهم تتميماً للمقصد من التعريف بأحوالهم ، إلاّ أن المقصد هو سرد ما أورده المؤرخون من الحوادث التاريخية والوقائع التي جرت من جرّائهم .

وما عدا ذلك فإنما ذكر تكميلاً وإيقاظاً واعتباراً ، ولا غرو فهذا البحث من المباحث الضافية الذيول ، الواسعة الأنواع .

وهذا تفصيل ما تضمنته المقالة في دائرة بحثين :

اصول الايمان ، والكشف عن تمويهات أهل الطغيان » تأليف ابي جعفر السمناني البغدادي المالكي صاحب القاضي ابي بكر الباقلاني ، رأيته في مكتبة المدرسة العثمانية بحلب ايام رحلتي اليها عام (١٣٣٠) وهذا الكتاب مخطوط عام (٦٨٣) ومعه كتاب « حز الغلاصم في افحام المخاصم » — عند جريان النظر ، في احكام القدر ، وكتاب « تحرير التنزيه، وتحرير التشبيه» للامام احمد بن محمد الاسكندراني المالكي وكلها في الرد على المعتزلة لكن بقواعد الخلف .

البحث الأول : في الجهمية وفيه مطالب

١ – من هي الجهمية ؟
٢ – ذكر الجهم زعيم الجهمية .
٣ – خروج الجهم مع الحارث بن سريج على بني أُمية ، ودعوتهما إلى الكتاب والسنّة والشورى .
٤ – مقتل الجهم بن صفوان والحارث بن سريج .
٥ – من وهم في عام قتل جهم وسببه وتصحيح ذلك .
٦ – فلسفة جهم (أو مذهبه) في الأصول ، وتأثيره في العقول .
٧ – مناظر الجهم مع بعض السمنية وإفحامه إياه ، وما علق على هذه المناظرة .
٨ – تلقيب الجهمية بالجبرية .
٩ – التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم .
١٠ – تمثل الشعراء بمذهب الجهمية .
١١ – بيان أن مذهب الجهم متلقى عن الجعد بن درهم ، وشيء من أنباء الجعد وقتله .
١٢ – نبذة من أخبار خالد بن عبد الله القسري قاتل الجعد أستاذ الجهم .
١٣ – حمل الأثرية على الجهمية والإغراء بهم .

البحث الثاني : في المعتزلة وفيه مطالب

١١ — شبهة الأثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الأثرية ، لما دالت لكل دولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ .

١٢ — ما نتج من تعصب الجهمية والأثرية وبيان آفة الغلو في التعصب .

١٣ — حَظْر الأئمة المحققين رمي فرق المسلمين بالكفر والفسق .

١٤ — بيان انه لا تضليل ، لمن أصاره اجتهاده إلى التأويل .

١٥ — ما وصى به الأئمة من اطراح أقوال العلماء بعضهم في بعض ، ومن التماس الحكمة أينما وجدت .

هذا ما قدر جمعه على ضيق الوقت في بضعة شهور ، وراجعت لأجله عدة أسفار ، واقتبست ألطف ما أثر عن الكبار ، ولم تكن موالاة البحث والتنقيب ، بأشق من العناية بالتنقيح والترتيب ، بيد أن التذرع للحقائق يستسهل دونه كل صعب ، ولا لذة تضاهي لذة العلم والحكمة واستنارة القلب ، والفضل لله سبحانه فيما هدى وألهم ، فلا نحصي ثناءً عليه نسأله ان يعلمنا ما لم نكن نعلم .

البحث الاول في الجهمية وفيه مطالب

(١) من هي الجهمية ؟

الجهمية فرقة من فرق المسلمين ، انتحلت مذهب الجهم ابن صفوان الآتي ذكره في مسائله المدونة في كتب المقالات والكلام . ثم توسعت بعد ذلك شأن المذاهب كلها التي استفحل أمرها ، وكثرت رجالها ، وتفرعت مسالكها ، وتنوعت مصنفاتها ، ولم تك قبل على شيء منها . وقد يظن أنها أمست أثراً بعد عين ، مع أن المعتزلة فرع منها ، وهي في الكثرة تعد بالملايين على ما ستعرف ، على أن المتكلمين المتأخرين المنسوبين للأشعري يرجع كثير من مسائلهم إلى مذهب الجهمية ، كما يدريه المتبحر في فن الكلام ، والموازن بين أقوال هؤلاء وأقوال السلف ، ولذا قلنا في المقدمة قبل : ان الخلاف بين الجهمية وغيرهم لا يزال غضاً طرياً كلما سنحت مسائلهم .

ولعل لقب الجهمية غلب على المعتزلة من عهد المأمون كما سنوضحه ، والله أعلم .

(٢) ذكر الجهم زعيم الجهمية وطرف من أنبائه

الجهم هذا : هو ابن صفوان ، من أهل خراسان ، ينسب إلى سمرقند وترمذ ، ومحتده الكوفة . ويكنى أبا محرز . وكان مولى لبني راسب من الأزد . أخذ الكلام عن الجعد بن درهم ، وكان فصيحاً . اتخذه الحارث بن سريج التميمي – أيام قيامه بخراسان – كاتباً له كما سنفصله ، وكان يقص في بيت الحارث في عسكره وكان يخطب بدعوته وسيرته ، فيجذب الناس إليه ، وكان يحمل السلاح ويقاتل معه ، وكان صاحب مجادلات ومخاصمات في مسائل الكلام التي يدعو إليها . وكان أكثر كلامه في الإلهيات .

يقول بعض من أرخه : لم يكن لجهم نفاذ في العلم ، يعني بالعلم علمَ الحديث والأثر فإن الجمهور كان منكباً على تحمل الحديث وآثار الصحابة ومروياتهم ، إلاّ فئة المتكلمين ، وفي مقدمتهم الجهم وإخوانه ، فلم يكن لهم عناية برواية الحديث ولا تحمله . وكانوا يرون العلم ما هم فيه من علم الكلام ، ولذا كانوا يلقبون حملة الأثر بالحشوية – كما سيأتي .

أول ظهور مذهب جهم كان بترمذ ، فإنه أظهره فيه للملإ وأشاعه وحاور فيه . ثم أقام ببلخ ، فكان يصلي مع مقاتل ابن سليمان في مسجده . ثم نفي إلى ترمذ . ولما اتصل بالحارث ابن سريج لم يزل معه إلى أن قتلا — كما سنفصله — .

هذا ما قاله الأئمة من مجمل حال الجهم بن صفوان كالإمام أحمد في كتاب الرد على الجهمية ، والبخاري في كتاب خلق الأفعال ، والطبري في تاريخه ، والإمام ابن حزم في الفصل ، وابن عساكر وابن الأثير في تاريخيهما، وابن حجر في الفتح (قلت) ومقاتل بن سليمان الذي كان يصلي في مسجده الجهم ، هو مقاتل البلخي المفسر المشهور الذي قال فيه الشافعي : الناس عيال في التفسير على مقاتل . وحكى العباس بن مصعب — في تاريخ مروَ — ان مقاتلاً كان يقص في الجامع بمرو ، فقدم جهم فجلس إلى مقاتل ، فوقعت العصبية بينهما ، فوضع كل منهما على الآخر كتاباً ينقض عليه [1] .

وعن أبي حنيفة رحمه الله قال : أفرط جهم في نفي التشبيه ، حتى قال : انه تعالى ليس بشيء . وأفرط مقاتل

---

(١) لو ابقت الايام لنا كتابي مقاتل والجهم ، لوقفنا على حقائق مذهب الجهم بما تفـوق المنعنات عنـه بمراتب . فوااسفاه على ما طوته الاعصار ، من مثل هذه الآثار .

في معنى الإثبات حتّى جعله مثل خلقه : نقله الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال) وفي حكاية العباس بن مصعب ما يدل على أن الجهم كان من المؤلفين في مذهبه .

(٣) خروج الجهم مع الحارث بن سريج على أمراء بني أمية ، ودعوتهما (إلى الكتاب والسنّة والشورى)

يمر بقارىء حوادث المائة الثانية للهجرة النبوية أخبار عن الحارث بن سريج عجيبة تدل على حرصه على نشر العدل ، وتحرقه من الظلم وأهله ، ورغبته في العمل بأحكام الكتاب والسنّة ، وفي القضاء على سلطة الاستبداد وجعل الأمر شورى ، وان نصبه الحرب مع بني أمية ، واتخاذه الجهم بن صفوان وزيراً في بث الدعوة كتابةً وخطابةً ، إنما كان لهذه المقاصد الحسنة .

وملخص ما ذكره الطبري وابن الأثير وابن خلدون ان الحارث هذا كان عظيم الأزد بخراسان [١] ، وإنه خلع سنة (١١٦) ولبس السواد ، ودعا إلى كتاب الله وسنّة نبيه صلى

---

(١) ايام كانت فيالق العرب متغلغلة في احشاء بلاد فارس والديلم والخزر .

الله عليه وسلم والبيعة للرضا . وأنكر سيرة هشام بن عبد الملك وأعماله ، ونزل الفارياب وأتى بلخ واستولى عليها وأقام بها عاملاً ، وسار إلى الجوزجان وغلب عليها وعلى الطالقان ومرو الروذ . ثم أقبل إلى مرو (بيضة خراسان) في ستين ألفاً ومعه فرسان الأزد وتميم ودهاقين بلاد العجم . واقتتلوا مع أمير مرو قتالاً شديداً ، حتى انهزم أصحاب الحارث ، ولم يبق معه الا زهاء ثلاثة آلاف ، ثم عاد الحارث إلى بلاد الترك ، وأقام بها اثنتي عشرة سنة ، ثم روسل بالعود إلى خراسان ، فأخذ الأمان وعاد سنة (١٢٦) ولما قدم مرو لقيه الناس بكشميهن قال لهم : ما قرت عيني منذ خرجت إلى يومي هذا ، وما قرت عيني إلاّ أن يطاع الله .

قال ابن جرير الطبري : كان الحارث بن سريج يجلس على برذعة وتثنى له وسادة غليظة . ولما لقيه نصر بن سيّار وأنزله، أجرى عليه كل يوم خمسين درهماً ، فكان يقتصر على لون واحد ، وطلق أهله وأولاده ، وعرض عليه نصر أن يوليه ويعطيه مائة ألف دينار ، فلم يقبل ، وأرسل إلى نصر « اني لست من هذه الدنيا ولا من هذه اللذات ولا من تزوج عقائل العرب في شيء ، وإنما أسأل كتاب الله عز وجل والعمل بالسنّة واستعمال أهل الخير والفضل ، فإن فعلت ساعدتك على عدوك » .

وقال الحارث لنصر « خرجت من هذه المدينة — مرو — منذ ثلاث عشرة سنة إنكاراً للجور وأنت تريدني عليه » .

هذا كلام الحارث في مشربه نفسه وفي رأيه في سياسة الشعب ، وصدعه في وجوه إصلاحه ، وبه يعلم منزلة عقله ونبله وفضله ، وغيرته وتقواه ؛ رحمه الله .

(٤) مقتل الجهم والحارث وما أفضى من الوقائع إليه

في سنة (١٢٨) ولي ابن هبيرة العراق ، فكتب إلى نصر ابن سيّار بعهده على خراسان ، وطلب البيعة لمروان بن محمد ابن مروان ، فأبى الحارث وقال : إنما أمنني يزيد بن الوليد ولم يؤمنّي مروان ، ولا يجيز مروان أمان يزيد فلا آمنه . فخالف نصراً ، فأرسل إليه نصر يدعوه إلى الجماعة وينهاه عن الفرقة وإطماع العدو ، فلم يجبه إلى ما أراد ، وخرج فعسكر وأرسل إلى نصر : اجعل الأمر شورى [1] فأبى نصر ، وأمر جهم بن صفوان أن يقرأ سيرته وما يدعو إليه على الناس . فلما سمعوا ذلك كثروا وكثر جمعه . وأرسل الحارث إلى نصر ليعزل سالم بن أحوز عن شرطته ويغير عماله ويقر الأمر

(١) هذا ما عنيناه قبل من حرصه على الشورى وبتر الاستبداد .

بينهما أن يختارا رجالاً يسمّون لهم قوماً يعملون بكتاب الله ، فاختار نصر مقاتل بن سليمان ومقاتل بن حيان . واختار الحارث المغيرة بن شعبة الجهضمي ومعاذ بن جبلة . وأمر نصر كاتبه أن يكتب ما يرضي هؤلاء الأربعة من السنن ، وما يختارونه من العمال ، فيوليهم ثغر سمرقند وطخارستان .

وعرض نصر على الحارث أن يوليه ما وراء النهر ويعطيه ثلاثمائة ألف فلم يقبل .ثم تراضيا بأن حكّما جهم بن صفوان ومقاتل بن حيان ، فحكما « بأن يعتزل نصر وأن يكون الأمر شورى » فلم يقبل نصر . فخالفه الحارث وقدم على نصر جمع من أهل خراسان — حين سمعوا بالفتنة — وأمر الحارث أن تقرأ سيرته بالأسواق والمساجد وعلى باب نصر ، فقرئت فأتاه خلق كثير ، وقرأها رجل على باب نصر ، فضربه غلمان نصر فنابذهم الحارث وتجهزوا للحرب .

ودل رجل من أهل مرو الحارث على نقب في سورها ، فمضى الحارث إليه ونقبه ودخل البلد وقتل من وقف في وجه جماعته ، وانتهبوا منزل سلم بن أحوز ، وركب سلم حين أصبح وأمر منادياً فنادى : من جاء برأس فله ثلثمائة ، فلم تطلع الشمس حتى انهزم الحارث وقاتلهم الليل كله ، وأتى سلم عسكر الحارث فقتل كاتبه واسمه يزيد بن داود .

وأسر يومئذ جهم بن صفوان فقال لسلم : ان لي ولياً

من ابنك حارث . فقال : ما كان ينبغي له أن يفعل ، ولو فعل ما أمنتك ، ولو ملأت هذه الملاءة كواكب وأبرأك إليّ عيسى بن مريم ما نجوت ، والله لو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك ، والله لا يقوم علينا من اليمانية[1] أكثر مما قمت ، فقتله .

ثم غلب الكرماني على مرو ، وخطب الناس فأمنهم ، وهدم الدور ونهب الأموال فأنكر الحارث عليه ذلك ، ثم أتى الحارث مسجد عياض وأرسل إلى الكرماني يدعوه إلى أن يكون الأمر شورى ، فأبى الكرماني فانتقل الحارث عنه ، ثم اقتتل معه حتى قتل الحارث وأخوه وعدة ، وذلك سنة (١٢٨).

هذا مجمل ما رواه الثقات في سبب مقتل جهم ومخدومه الحارث ، وبه يعلم ما كانا عليه من الحرص على إقامة أحكام الكتاب والسنّة ، وجعل الأمر شورى ، وإباء الانغماس في أمرة الظالمين ، ورفض أعطياتهم والعمل لهم .

ومن تأمل ما قص يعلم أن قتل جهم إنما كان لأمر سياسي لا ديني ، وقد صرح بذلك سلم (رئيس شرطة نصر) قاتله بقوله : والله لا يقوم علينا من اليمانية أكثر مما قمت ، فتفطن ولا تكن أسير التقليد .

---

(١) فيلق من فيالق العرب كان مرهوب المقام مخشي الخروج عليهم .

(٥) من وهم في عام قتل جهم وسببه وتصحيح ذلك

قدمنا أن مقتل جهم كان عام (١٢٨) كما حكاه الطبري وغيره . وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : أسند أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنّة له أن قتل جهم كان في سنة (١٣٢) (قال) والمعتمد ما ذكره الطبري أنه كان في سنة (١٢٨)وذكر ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن رحمة صاحب أبي إسحق الفزاري ان قصة جهم كانت سنة (١٣٠) (قال) وهذا يمكن حمله على جبر الكسر ، أو على أن قتل جهم تراخى عن قتل الحارث بن سريج (ثم قال) وأما القول بأن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبدالملك فوهم ، لأن خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد ذلك. ولعل مستند القول به ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق صالح ابن أحمد بن حنبل ، قال : قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى نصر بن سيّار عامل خراسان : أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فإن ظفرت به فاقتله (قال ابن حجر) ولا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن هشام ، وإن كان ظهور مقالته وقع قبل ذلك حتى كاتب فيه هشام والله أعلم .

ولا يخفى أن نبز هشام — لجهم بأنه من الدهرية — في كتابه هذا — إن صح — إنما أراد به زيادة الإغراء بقتله ليكون

حجة له ، وتمويهاً على العامة ، ومن لا يدري حقيقة الأمر في هدر دمه . وقد علمت أن الباعث على قتله أمر سياسي محض ، لأن جهماً كان خطيب الحارث وقارىء كتبه في المجامع ، والداعي إلى رأيه وإلى الخروج معه على بني أمية وعمالهم ، لسوء سيرتهم وقبح أعمالهم وشدة بغيهم كما أثرناه قبل .

ولا يخفى على من له أدنى مسكة من عقل ان الدهرية لا يقرون بألوهية ولا نبوة . وجهم كان داعية للكتاب والسنّة ، ناقماً على من انحرف عنهما ، مجتهداً في أبواب من مسائل الصفات ، فكيف يستحل نبزه بالدهرية وهي أكفر الكفر ! ؟ ومن هنا يعلم أن لا عبرة بنبز الأمراء والملوك من ينقم عليهم سيرتهم بالألقاب السوءى ، والتاريخ شاهد عدل ، وليس القصد التحزب لجهم والدفاع عن مذهبه وآرائه ، كلاّ ! فأنا أبعد الناس عن التحزب والتعصب والتقليد ، ولكن الإنصاف يدعو أن يذكر المرء بما له وما عليه إذا أريد درس حياته ومعرفة سيرته ، وذلك ما توخيناه هنا .

(٦) فلسفة جهم (أو مذهبه) في الأصول وتأثيره في العقول

قد حكى مذهب جهم وفلسفته أرباب المقالات والمصنفون

في الملل والنحل ، وكذا في كتب الكلام المطولة ، وفيما صنف للردّ عليه وعلى أتباعه الجهمية .

مرجع فلسفته ، وخلاصة مذهبه — : هو تأويل آيات الصفات كلها والجنوح إلى التنزيه البحت ، وبه نفى أن يكون لله تعالى صفات غير ذاته ، وأن يكون مرئياً في الآخرة ، وأن يتكلم حقيقة ، وأثبت أن القرآن مخلوق .

هذه أشهر مسائل جهم التي يقال لها (مقالة الجهمية) وله من الآراء سوى ذلك ، كالقول بنفي جهة العلو ، والقول بالقرب الذاتي ، وانه تعالى مع كل أحد ذاتاً كما حكاه الرازي الحنفي في كتابه (حجج القرآن) عن الجهمية ، وأورد أدلتهم من الكتاب والسنّة فانظره .

كان من أعظم شبههم في باب الصفات إعتقاد أن ظاهرها يفيد التشبيه بالمخلوق أي أن ما يفهم من نصوصها يماثل ما يفهم من صفات المخلوق ، فظاهر معناها التمثيل ، وهو مستحيل ، فيجب التأويل .

وقد رد عليهم بأن الظاهر المفهوم لو كان المراد به خصائص صفات المخلوقين حتى يشبه المولى بخلقه ، لما خالف أحد في ردّه ونفيه . لأن هذا ليس مراداً بالاتفاق — للقطع بأنه تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، إلاّ

أن هذا ليس هو ظاهرها ، وإنما ظاهرها ما يليق بالخالق تعالى . وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا . والصفة تتبع موصوفها ، فكما أن ذاته المقدسة ليست كذوات المخلوقين فكذلك صفاته .

بهذا يقرب الأمر من رفع الخلاف[1] إذ الظاهر عند خصوم الجهمية غيره عندهم ، فانفكت الجهة . وللإمام ابن دقيق العيد تقريب آخر قرره في ذلك حيث قال : المنزهون لله عن سمات الحدوث ومشابهة المخلوقات بين رجلين : إما ساكت عن التأويل وإما متأول (ثم قال) والأمر في التأويل وعدمه في هذا قريب عند من يسلم التنزيه . فإنه حكم شرعي أعني الجواز وعدمه . فيؤخذ كما يؤخذ سائر الأحكام . إلاّ أن يدعي مدعٍ أن هذا الحكم ثبت بالتواتر عن صاحب الشرع — أعني المنع من التأويل — ثبوتاً قطعياً . فخصمه يقابله حينئذ بالمنع الصريح . وقد يتعدى بعض خصومه إلى التكذيب القبيح بالمنع الصريح اهـ .

قال العلاّمة المقبلي في العلم الشامخ — بعد نقله ذلك — ونعم ما قال — « وتقريب مسافة الخلف بين الفريقين كان

(١) قد بسط الكلام في مسألة الظاهر الامام ابن تيمية في كتاب التسعينية صفحة (١٢٢) من المجلد الخامس من فتاويه المطبوعة ، وكذا في الرسالة المدنية المطبوعة في الهند في امرتسر .

يمكن بمثل هذين التقريبين وغيرهما . لولا تعصب الحزبين كما سنبينه في آفة التعصب » .

وبالجملة فتأثير مذهب الجهمية في الأفكار ، إنما كان بتنبيهها إلى التأويل ، وسلوك منهج المجاز في تلك المسائل ، وكان هذا الباب موصداً قبلها ، لا يطرقه أحد ولا يخطر له .

ثم درج المعتزلة على أثر الجهمية ، قال الغزالي في الإحياء – مشيراً إليهم – فمن مسرف [1] في رفع الظواهر ، انتهى إلى تغيير جميع الظواهر والبراهين أو أكثرها ، حتى حملوا قوله تعالى«وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم » وقوله تعالى : « وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء » وكذلك في الميزان والصراط والحساب ومناظرات أهل النار وأهل الجنة في قولهم : « أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله » – زعموا أن ذلك كله بلسان الحال (ثم قال الغزالي) وأوّلوا من صفاته تعالى الرؤية وأوّلوا كونه سميعاً بصيراً ، وأوّلوا المعراج وزعموا أنه لم يكن بالجسد ، وأوّلوا عذاب القبر [2] ، وجملة من أحكام الآخرة ، ولكن

---

(١) سيأتي بيان انقسام الناس في التجهم بأبسط مما هنا .

(٢) سيأتي للمقبلي رد كون المعتزلة تنكر عذاب القبر في البحث ٩ من التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية الخ.

أقروا بحشر الأجساد ، والجنة واشتمالها على الملاذ المحسوسة ، وبالنار وباشتمالها على جسم محسوس محرق يحرق الجلود » اهـ .

((٧) مناظرة الجهم مع بعض السمنية وإفحامه إياه ، وما علق على هذه المناظر)

روي أن الجهم لقي بعض السمنية [١] الخصمين ، فقال له السمني : أريد مناظرتك ، فإن ظهرت حجتي عليك دخلت في ديني ، وإن ظهرت حجتك عليّ دخلت في دينك ، فكان مما كلّم به الجهم أن قال له : ألست تزعم أن لك إلهاً ؟ قال الجهم : نعم ، فقال له : فهل رأيت إلهك ؟ قال : لا ، قال : فهل سمعت كلامه ، قال : لا ، قال : فشممت له رائحة ؟ قال : لا ، قال : فوجدت له حسّاً ؛ قال : لا ، قال : فوجدت له مجساً ؟ قال : لا ، قال : فما يدريك أنه إله ؟ فأخذ الجهم في حج السمني بمثل حجته ، فقال له : ألست تزعم أن فيك روحاً ؟ فقال : نعم ، قال : فهل رأيت روحك ؟ قال : لا ، قال : فسمعت كلامه ؟ قال : لا ، قال : فوجدت له حساً ؟ قال : لا ، قال : فكذلك الله لا يُرى له وجه ولا يُسمع له صوت ، ولا يُشم له رائحة ، وهو غائب عن الأبصار ولا يكون في مكان دون مكان .

---

(١) بضم السين المهملة وفتح الميم قوم في الهند دهريون.

هذا ما حكاه الإمام أحمد في الرد على الجهمية أثرناه باختصار وقوفاً على موضع الشاهد من فطنة جهم وبلاغته في إفحامه خصمه .

قال الإمام ابن تيمية في التسعينية — بعد حكاية ذلك : لما ناظر الجهم من ناظره من المشركين السمنية من الهند الذين جحدوا الإله ، لكون السمني لم يدركه بشيء من حواسه ، لا ببصره ولا بسمعه ولا بشمه ولا بذوقه ولا بحسه ، كان مضمون هذا الكلام إن كل ما لا يحسه الإنسان بحواسه الخمس فإنه ينكره ولا يقرّ به ، فأجابه الجهم انه قد يكون في الموجود ما لا يمكن إحساسه بشيء من هذه الحواس وهي الروح التي في العبد ، وزعم أنها لا تختص بشيء من الأمكنة . وهذا الذي قاله هو قول الصابئة الفلاسفة المشائين .

(ثم قال ابن تيمية) : والحجة التي ذكرها مشركو الهند باطلة ، والجواب الذي أجاب به الجهم باطل ، وذلك أن قول القائل ما لا يحس به العبد لا يقرّ به أو ينكره ، اما أن يريد به ان كل أحد من العباد لا يقرّ إلاّ بما أحسه هو بشيء من حواسه الخمس ، أو يريد به أنه لا يقرّ العبد إلاّ بما أحس به العباد في الجملة ، أو بما يمكن الإحساس به في الجملة . فإن كان أراد الأول ، — وهو الذي حكاه عنهم طائفة من أهل

المقالات ، حيث ذكروا عن السمنية أنهم ينكرون من العلم ما سوى الحسيات ، فينكرون المتواترات والمجربات والضروريات النقلية وغير ذلك ، إلاّ أن هذه الحكاية لا تصح على إطلاقها عن جمع من العقلاء في مدينة أو قرية . وما ذكر من مناظرة الجهم لم يدل على إقرارهم بغير ذلك ، وذلك أن حياة بني آدم وعيشهم في الدنيا لا يتم إلاّ بمعاونة بعضهم لبعض في الأقوال أخبارها وغير أخبارها وفي الأعمال أيضاً ، فالرجل منهم لا بد أن يقرّ أنّه مولود، وأنّ له أباً وطىء أمه ، وأمّاً ولدته ، وهو لم يحس بشيء من ذلك بحواسه الخمس ، بل أخبر بذلك ووجد في قلبه ميلاً إلى ما أُخبر به ، وكذلك علمه بسائر أقاربه من الأعمام والأخوال والأجداد وغير ذلك ، وليس في بني آدم أمة تنكر الإقرار بهذا . وكذلك لا ينكر أحد من بني آدم أنّه ولد صغيراً ، وأنّه رُبِّيَ بالتغذية والحضانة ونحو ذلك حتّى كبر ، وهو إذا كبر لم يذكر إحساسه بذلك قبل تمييزه ، بل لا ينكر طائفة من بني آدم أمورهم الباطنة مثل جوع أحدهم وشبعه ، ولذته وألمه ، ورضاه وغضبه ، وحبه وبغضه ، وغير ذلك مما لم يشعر به بحواسه الخمس الظاهرة ، بل يعلمون أن غيرهم من بني آدم يصيبهم ذلك ، وذلك مما لم يشعروا به بالحواس الخمس الظاهرة وكذلك ليس في بني آدم من لا يقرّ بما كان في غير مدينتهم من المدائن والسير والمتاجر وغير ذلك مما هم متفقون على الإقرار به ، وهم مضطرون إلى ذلك . وكذلك لا ينكرون

أنّ الدور الّتي سكنوها قد بناها البنّاءون ، والطبيخ الذي يطبخونه طبخه الطباخون ، والثياب المنسوجة الّتي يلبسونها نسجها النساجون ، وإن كان ما يقرون به من ذلك لم يحسه أحد بشيء من حواسه الخمس . وهذا باب واسع ، فمن قال أن أمة من الأمم تنكر هذه الأمور ، فقد قال الباطل .

وقول من يقول من المتكلمين : أنّ السوفسطائية قوم ينكرون حقائق الأمور ، وأنهم منتسبون إلى رئيس لهم يقال له سوفسطاء ، وأنّ منهم من ينكر العلم بشيء من الحقائق ، ومنهم من ينكر الحقائق الموجودة أيضاً مع العلوم ، ومنهم اللاأدرية الذين يشكّون فلا يجزمون بنفي ولا إثبات ، ومنهم من لا يقرّ إلاّ بما أحسه . قد رد هذا النقل والحكاية من عرف حقيقة الأمر ، وقال : إن لفظ السوفسطائية في الأصل كلمة يونانية معربة ، أصلها سوفسطا : أي الحكمة المموّهة ، فإن لفظ سو معناه في لغة اليونان الحكمة ولهذا يقولون فيلاسوفا أي محب الحكمة ، ولفظ فسطا معناه المموّهة ، ومعلم المستأخرين المبتدعين أرسطو لما قسم حكمتهم الّتي هي منتهى علمهم إلى برهانية وخطابية وجدلية وشعرية ومموّهة وهي المغاليط سماها سوفسطا . ثم ظن بعض المتكلمين ان ذلك اسم رجل وإنما أصلها ما ذكر . وإن كان لفظ السفسطة قد صار في عرف المتكلمين عبارة عن جحد الحقائق ، فلا ريب أن هذا يكون في كثير من الأمور ، فمن الأمم من

ينكر كثيراً من الحقائق بعد معرفتها كما قال تعالى : « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً » وقد يشتبه كثير من الحقائق على كثير من الناس كما قد يقع الغلط للحس أو للعقل في أمور كثيرة ، فهذا كله موجود كوجود الكذب عمداً أو خطأ .

أما اتفاق أمة على إنكار جميع العلوم والحقائق أو على إنكار كل منهم لما لم يحسه ، فهو كاتفاق أمة على الكذب في كل خبر ، أو التكذيب لكل خبر . ومعلوم أن هذا لم يوجد في العلماء ، والعلم بعدم وجود أمة على هذا الوصف كالعلم بعدم وجود أمة بلا ولادة ولا اغتذاء ، وأمة لا يتكلمون ولا يتحركون ، ونحو ذلك مما يعلم أن البشر لا يوجدون على هذا الوصف .

فالقول بوجود أمة لا تقرّ بشيء من المخبرات إلاّ أن تحس المخبر بعينه ينافي ذلك وإذا كان كذلك فأولئك المتكلمون من المشركين والسمنية الذين ناظروا الجهم قد غالطوا الجهم ولبسوا عليه — حيث أوهموه ان ما لا يحسه الإنسان بنفسه لا يقرّ به ، فكان حقه أن يستفسرهم عن قولهم : ما لا يحسه الإنسان لا يقرّ به : هل المراد به هذا أو هذا ، فإن أراد أولئك المعنى الأول أمكن بيان فساد قولهم بوجوه كثيرة ، وكان أهل بلدتهم وجميع بني آدم يرد عليهم ذلك . وإن

أرادوا المعنى الثاني – وهو ان ما لا يمكن الإحساس به لا يقرّ به ، فهذا لا يضر تسليمه لهم ، بل يسلم لهم ويقال لهم فإن الله تعالى تمكن رؤيته وسماع كلامه ، بل قد سمع بعض البشر كلامه – وهو موسى عليه السلام وسوف يراه عباده في الآخرة ، وليس من شرط كون الشيء موجوداً أن يحس به كل أحد في كل وقت ، أو أن يكون إحساس كل أحد به في كل وقت ، فإن أكثر الموجودات على خلاف ذلك ، بل متى كان الإحساس به ممكناً ولو لبعض الناس في بعض الأوقات ، صح القول بأنه يمكن الإحساس به ، وقد قال تعالى : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحياً أو من وراء حجاب ،أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء »وهذا هو الأصل الذي ضل به جهم وشيعته حيث زعموا أن الله لا يمكن أن يرى ولا يحس به بشيء من الحواس كما أجاب إمامهم الأول للسمنية بإمكان وجود موجود لا يمكن إحساسه [1] ولهذا كان أهل الإثبات قاطبة متكلموهم وغير متكلميهم على نقض هذا الأصل الذي بناه الجهمية ، وأثبتوا ما جاء به الكتاب والسنة من أن الله يرى ويسمع كلامه وغير ذلك ، وأثبتوا أيضاً بالمقاييس العقلية ان الرؤية يجوز تعلقها بكل موجود

---

(١) ان جواب جهم المتقدم للسمني ليس صريحا في هذا المعنى وانما هو الزام له بما يلتزمه . فان كان صرح بهذا الاصل في موضع آخر فهو مذهبه الذي يناقش فيه لا الاستنباط البعيد من جوابه للسمني . كتبه محمد رشيد.

فيجوز إحساس كل موجود ، فما لا يمكن إحساسه يكون معدوماً ، ومنهم من طرد ذلك في اللمس ، ومنهم من طرده في سائر الحواس كما فعله طائفة من متكلمة الصفاتية الأشعرية وغيرهم .

والمقصود هنا أن أولئك المشركين المناظرين قالوا كلاماً مجملاً ، فجعلوا الخاص عاماً والمقيد مطلقاً حيث قالوا : أنت لم تحسه ، وما لم تحسه أنت لا يكون موجوداً : والمقدمة الثانية باطلة ، لكن موّهوها بالمعنى الصحيح ، وهو أن ما لا يمكن إحساسه بحال لا يكون موجوداً : اهـ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

(٨) تلقيب الجهمية بالجبرية

اشتهر عن جهم القول بالجبر (بفتح الجيم وسكون الموحدة) وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى ، ففي المواقف للعضد وشرحها للسيد : الجبرية ــ متوسطة تثبت للعبد كسباً كالأشعرية ــ وخالصة لا تثبته كالجهمية قالوا : لا قدرة للعبد أصلاً لا مؤثّرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها اهـ .

لم يعد العضد في المواقف الجهمية فئة على حدتها كما فعل

غيره من أرباب المقالات ، بل جعلها قسماً من الخبرية .
فلذا عسر السقوط عليها من المواقف إلاّ بالسبر ، وقد عرفتها .

والجبر المذكور هو أحد آراء الجهمية ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : ليس الذي أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة ، وإنما الذي أطبق السلف على ذمهم بسببه إنكار الصفات حتى قالوا : إن القرآن ليس كلام الله وأنه مخلوق اهـ .

وعلى قول العضد الأشعرية جبرية متوسطة ، اذكر ما قاله العلاّمة المقبلي في العلم الشامخ [1] وعبارته : لما رأى محققو الأشاعرة بطلان مذهب جهم بالضرورة ، وعود مذهب الأشعري وأتباعه إليه بأدنى إلمام ، واضمحلال الكسب كيفما قلبته ، وبطلان سعي أهله ، تسللوا عنه لواذاً ، فمنهم الراجع إلى الحق صريحاً ، ومنهم المقارب ولكن مع التستّر باللهج بعبارات الأسلاف وتمويه التقارب فيما بينهم وبين الأشعريّ والكون تحت رايته ، وقد رفضوه ونسبوه إلى إنكار الضرورة من حيث المعنى : ثم سمى المقبلي من هؤلاء المحققين إمام الحرمين والفخر الرازي وغيرهما فانظره .

---

(١) طبع بمصر ويطلب من مكتبة المنار فيها .

(٩) التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم

أرى من واجب كل من يؤرخ مذهب قوم ، وكل من يناقش فرقة ما في مذهبها ، أن ينقل آراءها عن كتب علمائها الثقات ، ويقوم بالعزو إلى مآخذها ومصادرها ، لتكون النفس في طمأنينة مما يريبها ان لم يعن بهذا الواجب — هذا كله إذا أمكن الظفر بكتبها نفسها ، وآرائها التي دونتها رجالها ، — وإلاّ فعلى النَّهِم بتعرف الحقائق أن يأثر عن كتب الأئمة المحققين ما أثروه ، ويبني على ما بنوه ، مع التحري والتيقظ ، وما على باذل جهده من ملام .

وبالجملة فلا بد من السند في قبول ما يعزى ويروى إلى تلك الفرقة ، فإما عن إسفارها أو عن إمام ثقة أثر عنها ، وأما رمي فرقة برأي ما بدعوى انه قيل عنها ذلك أو يقال ، فمما لا يقام له وزن في الصحة والاعتماد ، فلا يتعانى في رده أو مناقشته ، وهذه القاعدة يجب أن تؤخذ دستوراً وأمراً عاماً في كل ما يؤثر وينقل ، وأصلها مما نبه عليه أئمة الرواية عليهم الرحمة والرضوان ، إذ لم يقبلوا الأثر إلاّ بعد معرفة راويه وضبطه وثقته وعدالته [1] إذ ليس من السهل تشريع

---

(١) ما قالوه في الثقة برد الكتب الى اهلها اقوى في هذا الباب . وقال الفقهاء : نقل المخالف لا يعتد به . كتبه محمد رشيد .

أمر إيجاباً أو حظراً ، تحليلاً أو تحريماً ، بل أمامه ما أمامه من بذل غاية الوسع ، ونهاية الجهد ، في تعرف مورده ومصدره تحرياً للحق ، واحتياطاً للصواب ، وهكذا في كل ما يؤثر من الأقوال والآراء ، سواء كانت في الأصول أو الفروع أو اللغات أو الأقاصيص ، ودليل هذا الأصل آية « ولا تقف ، ما ليس لك به علم ، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلاً » وآية « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ».

إذا عرف هذا تبين أن التساهل في الحكاية والنقل لا يقول به المحققون ، ويربأون بأنفسهم عن الخوض فيه ، وإنما يستروح به المتعصبون والمندفعون وراء كل ناعق ، أو المقلدون بدون تمحيص ونقد .

من أعجب ما اتفق لي في ذلك ما رأيته في طبقات السبكي من قوله [1] : وأما جهم فلا ندري ما مذهبه ، ونحن على قطع بأنه رجل مبتدع الخ ثم قال [2] واعلم أن جهماً غاص في المعاني بزعمه، وأعرض عن الظواهر فسقط على أم رأسه ، وقامت عليه حجج الشرع ، ومنعته عن سبيل الحق أيّ منع ، الخ : فتأمل قول السبكي ؛ فلا ندري ما مذهبه : ثم تهجمه عليه ، مع ان السبكي انتقد على ابن حزم في تحامله على الأشعري قبل

(١) جزء (١) صفحة (٤٣) طبع مصر (٢) ص (٤٥) .

أسطر وعبارته : وهذا ابن حزم رجل جريء بلسانه ، متسرع إلى النقل بمجرد ظنه ، هاجم على أئمة الإسلام بألفاظه وفي كتابه (الملل والنحل) الإزراء بأهل السنّة ، ونسبة الأقوال السخيفة إليهم ، من غير تثبيت عنهم ، والتشنيع عليهم بما لم يقولوه : ثم قال السبكي : إن ابن حزم ما بلغه بالنقل الصحيح معتقد الأشعري ، وإنما بلغه عنه أقوال نقلها الكذابون عليه ، فصدقها بمجرد سماعه إياها ، ثم لم يكتف بالتصديق بمجرد السماع حتى أخذ يشنع اهـ فنقول له : لقد كدت تقع فيما رميت به الإمام ابن حزم . وممن نبه على ما وقع من تساهل بعض المؤلفين الإمام فخر الدين الرازي في رسالته التي جمعها في المسائل الواقعة له في رحلته إلى ما وراء النهر ، فقد قال في المسألة العاشرة ما مثاله : كتاب الملل والنحل للشهرستاني كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه ، إلاّ أنه غير معتمد عليه ، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى بالفرق بين الفرق من تأليف الأستاذ أبي منصور البغدادي (قال الرازي) وهذا الأستاذ كان شديد التعصب على المخالفين ، فلا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه ؛ ثم أن الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الإسلامية من ذلك الكتاب ، فلهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب اهـ كلام الرازي .

وهكذا انتقد العلاّمة المقبلي في العلم الشامخ من ينقل مذهب المعتزلة من كتب الأشاعرة بأنه حصل الغلط عليهم

في بعض كلامهم . وذكر أن هذا كثير الوقوع في حكاية المذاهب (قال) صحة الرواية تنبني على التحري وعدم المجازفة ثم أثنى على الرازي في تحريه النقل عن المعتزلة وعبارته : قد أكثر الرازي في تفسيره الحكاية عن القاضي وغيره من المعتزلة (ثم قال) الرازي أكثر الناس عناية في هذا الشأن ، وأدقهم مسلكاً وأوسعهم مجالاً ، وحاله في كتبه تحرير حجج الخصوم على أبلغ ما يمكنه ، وليس كسائر الأشاعرة لا يعرفون مذهب المعتزلة على حقيقته ، ولا ينصفونهم فيما عرفوا (قال) وكذلك الزمخشري تنصيصاً وتلويحاً ، وإيماءً وتصريحاً ، كما قال بعضهم انه دس الاعتزال تحت كل ذرة من كتابه .

وقال أيضاً : علم من المختلفين في العقائد اتباع الهوى وقبول المثالب من دون تثبت : ذكر ذلك في نقده على الذهبي في قوله عن الجاحظ أنه باقعة قليل دين (قال) هو أجل من ذلك وإن تحامل عليه مخالفوه في العقائد ، فلا يصدقون عليه ، وأصحابه المعتزلة أخبر به ، فهو عند المعتزلة من جلة العلماء ، وعند الجميع مقدم الأذكياء الحكماء ا هـ .

وقال أيضاً : وقد صار كل من الفرق يحكي الشر عن مخالفه ويكتم الخير ، بل يروي الكذب والبهت ، كما تذكر الأشاعرة أن المعتزلة تنكر عذاب القبر ، ترى ذلك فاشياً بينهم ، مع أن النقل عنهم باطل ، وهو شبيه قذف الغافلات ،

فإن المعتزلة لا تكاد تظن قائلاً يقول هذا إلاّ شذوذاً ، مثل المريسي وضرار وهما بيت الغرائب ، مع أن ضراراً ليس من المعتزلة في روايتهم ، لأنهم رووا عنه القول بالرؤية بحاسة سادسة ، ورووا عنه القول بخلق الأفعال ، وأنه رجع عن الاعتزال ، (قال) وعلى الجملة فليس شذوذه عن الفريقين بغريب ، وإنما المنكر إلزام المعتزلة قوله ، وإنما هذه المسألة – كسائر المسائل – لا بد فيها من شذوذ كشذوذات العنبري والظاهرية ، وهذا شيء كثير يطلعك عليه كتب المقالات ا هـ .

ويتفرع من هذا البحث مسألة جليلة ، وهي إلزام الناس لوازم أقوالهم ، وإضافتها إليهم إضافة أقوالهم أنفسهم ، وقد نبه عليها أئمة الأصول قال الإمام أبو إسحق الشيرازي في اللمع : ما يقتضيه قياس قول المجتهد لا يجوز أن يجعل قولاً له (قال) ومن أصحابنا من قال انه يجوز أن يجعل ذلك قولاً له ، وهذا غير صحيح ، لأن القول ما نص عليه وهذا لم ينص عليه ، فلا يجوز أن يجعل قولاً له ا هـ .

ومثله يجري في قولهم : لازم المذهب ليس بمذهب ، وقد رأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية تفصيلاً في هذه المسألة – وهو قوله في بعض فتاويه : لازم قول الإنسان نوعان (أحدهما) لازم قوله الحق ، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه فإن لازم الحق حق ، ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من

التزامه بعد ظهوره . وكثيراً ما يضيف الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب (والثاني) لازم قوله الذي ليس بحق ، فهذا لا يجب التزامه ، إذ أكثر ما فيه انه تناقض ، وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين عليهم السلام . ثم أن من عرف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره فقد يضاف إليه ، وإلاّ فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له لم يلتزمه لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا بلازمه (قال رحمه الله) وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب هل هو مذهب أم ليس بمذهب ، هو أجود من إطلاق أحدهما ، فما كان من اللوازم يرضى القائل بعد وضوحه به فهو قوله ، وما لا يرضاه فليس قوله وإن كان متناقضاً ، وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع الملزوم ، واللازم الذي يجب ترك الملزوم للزومه ، وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها ، فأما إذا نفى هو اللزوم ، لم يجز أن يضاف إليه اللازم بحال اهـ كلامه وهو تفصيل راعى فيه ما عليه أتباع الأئمة من إضافة ما يجري على قواعدهم إليهم ، وجعله قولاً لهم ، بحجة ان قواعدهم لا تأباه ، أو أنه يعلم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه ، كما قاله تقي الدين ، ولا يخفى ان الأقعد هو التورع عن الإضافة مطلقاً ، فإن الذي يضاف إلى المرء هو ما قاله أو رواه عنه ثقة ، وأما تقويل الإنسان ما لم يقل وإلزامه إياه ، وأخذ نتائج منه ، فهذا لا يدل عليه منقول ، ولا يؤيده معقول ، ولا جرى عليه التابعون

بإحسان . وإنما نشأ هذا لما استفحل أمر التقليد ، وعوملت أقوال المتبوعين معاملة أقوال المعصوم ونصوص الكتاب نعوذ بالله من ذلك ، وذلك ظاهر لمن له أدنى إلمام بسير القرون . واختلاف حال السلف عن الخلف في تحمل العلوم على أصولها .

(١٠) تمثل الشعراء بمذهب الجهمية

قال الإمام ابن تيمية في كتابه « موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول » : أصل قول الجهمية هو نفي الصفات بما يزعمونه من دعوى العقليات التي عارضوا بها النصوص إذ كان العقل الصريح الذي يستحق أن تسمى قضاياه عقليات موافقاً للنصوص لا مخالفاً ، ولما كان قد شاع في عرف الناس ان قول الجهمية مبناه على النفي صار الشعراء ينظمون هذا المعنى كقول أبي تمام :

جهمية الأوصاف إلاّ أنهم
قد لقبوها جوهر الأشياء ا هـ

(١١) بيان ان مذهب الجهم متلقى عن الجعد ابن درهم وشيء من أنباء الجعد وقتله

روى الأئمة أن أول من قال بخلق القرآن وخاض فيه

وصيره هجّيراه الجعد بن درهم ، وكان مؤدب [1] مروان آخر ملوك بني أمية ، ولذا كان يلقب مروان بالجعدي ، لأنه تعلم من الجعد مذهبه في القول بخلق القرآن والقدر وغير ذلك ، وكان الناس يذمون مروان بنسبته إليه ، قاله ابن الأثير .

وقال الحافظ ابن عساكر في تاريخه : أقام الجعد بدمشق حتّى ظهر القول بخلق القرآن ، فتطلبه بنو أمية فهرب وسكن الكوفة ، فلقيه بها الجهم بن صفوان فتقلد عنه هذا القول .

وقال ابن الأثير في سيرة هشام : قيل ان الجعد بن درهم أظهر مقالته بخلق القرآن أيام هشام بن عبدالملك فأخذه هشام وأرسله إلى خالد القسري وهو أمير العراق وأمره بقتله ، فحبسه خالد ولم يقتله ، فبلغ الخبر هشاماً ، فكتب إلى خالد يلومه ويعزم عليه أن يقتله ، فأخرجه خالد من الحبس في وثاقه ، فلما صلى العيد يوم الأضحى ، قال في آخر خطبته : انصرفوا وضحوا تقبل الله منكم ، فإني أريد أن أضحي اليوم بالجعد بن درهم ، فإنه يقول ما كلم الله موسى ، ولا اتخذ إبراهيم

---

(١) المؤدب : معلم الأدب ، وهو رياضة النفس على حسن الاخلاق وفعل المكارم ، بمثابة المربي والمرشد ، او معلم العلوم الادبية . ولا يخفى ان الامراء تعنى بانتقاء اماثل الفضلاء لتربية ابنائها على العلوم والاخلاق الفاضلة .

خليلاً ، تعالى الله عما يقول الجعد علوّاً كبيراً : ثم نزل فذبحه ا هـ .

وقال ابن تيمية في الرسالة الحموية : أصل فشو البدع بعد القرون الثلاثة وإن كان قد نبع أصلها في أواخر عصر التابعين (ثم قال) وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت إليه ا هـ ومراده بالتعطيل حمل الصفات الربانية على المجاز المستلزم للتعطيل لأن التعطيل من لوازم مذهبه [1] .

(١٢) نبذة من أخبار خالد بن عبد الله القسري قاتل الجعد أستاذ الجهم

اشتهر هذا الأمير بقتل الجعد ، وحكى ذلك كل من رد على الجهمية ومن الناس من أثنى عليه بقتله ، وعده غيرة على الدين ، ومنهم من رأى ان قتله كان لأمر سياسي إلاّ أنه موه باسم الدين إقناعاً للعامة بقتله . ثم منهم من وهم أن هذا الأمير كان من الأخيار لأثره هذا ، ومنهم من رأى عكس هذا . ولما كان من متممات بحثنا هذا إماطة الحجاب عن الارتياب

---

(١) المنار : المراد بالتعطيل نفي الصفات لا نفي وجود الاله .

في هذا الرجل عولنا على أئمة التاريخ في ترجمة حاله [1] وملخصها أن خالداً هذا هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز من بجيلة ، فأما جده (يزيد) فإنه أسلم مع أبيه أسد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه رواية يسيرة ، ثم خرج في عهد عمر رضي الله عنه في بعوث المسلمين إلى الشام ، فكان بها ، وكان مطاعاً في اليمن عظيم الشأن ، ثم صار من قواد معاوية وأمراء بعوثه .

وأمّا ابنه (عبد الله) فلم تكن له نباهة آبائه ، وأهل المثالب يقولون أنه دعيّ ، وكان مع عمرو بن سعيد بن الأشدق على شرطته أيام خلافة عبد الملك بن مروان ، فلما قتل هرب ، حتّى سألت اليمانية عبد الملك فيه لما أمن الناس عام الجماعة فأمنه ، ثم مضى عبد الله إلى حبيب بن مسلمة الفهري وكتب له ، وكان كاتباً مفوّهاً ، وذلك في خلافة عثمان بن عفان فنال حظاً وشرفاً . وكان يقال له خطيب الشيطان ، ووسم خيله (القسري) ثم تدسس ليملك خيلاً في بلاد قَسْر [2] فمنعته بجيلة ذلك أشد المنع ، فلم يقدر عليه حتّى عظم أمره .

---

(١) كالطبري وابن الاثير .

(٢) بفتح القاف وسكون السين بطن من بجيلة . وبجيلة كسفينة حي باليمن من معدّ اهـ قاموس .

ثم نشأ ابنه خالد بالمدينة ، وكان خالد – هذا المترجم – في حداثته يتبع المغنين والمخنثين ، وكان يقـــال له (خالد الخِرّيت) [1] وقع في شعر عمر بن أبي ربيعة تلقيبه بذلك . ثم صار في مرتبة أبيه بعده ، إلى أن ولاّه هشام بن عبد الملك العراق سنة (١٠٥) واستمر إلى أن عزله هشام سنة(١٢٠)

وكان الإسلام بالعراق في عهد خالد ذليلاً ، فكان يولي النصارى والمجوس على المسلمين ، وكان أهل الذمة يشترون الجواري المسلمات ويطؤهن ، فيطلق لهم بذلك ولا يغير عليهم . وسبب ذلك ان أم خالد كانت رومية نصرانية ، ابتنى بها أبوه في بعض أعيادهم فأولدها خالداً وأسداً ، ولم تسلم هي ، وبنى لها خالد بيعة في قبلة المسجد الجامع بالكوفة فكان إذا أراد المؤذن في المسجد أن يؤذن ضرب لها بالناقوس ، وإذا قام الخطيب على المنبر رفع الناس أصواتهم بالقراءة ، فذمه الناس والشعراء ، فمن ذلك قول الفرزدق :

ألا قطع الرحمن ظهر مطية
أتتنـــا تهادى من دمشق بخالد
فكيف يؤم الناس من كانت أمه
تـــدين بأن الله ليس بواحـــد

---

(١) الخريت بكسر الخاء وتشديد الراء الدليل الحاذق العارف بأخرات الارض اي مضايقها .

بنى بيعة فيها النصارى لأمه
ويهدم من كفر منار المساجد

وكان خالد قد أمر بهدم منار المساجد ، لأنه بلغه أن شاعراً قال [(١)] :

ليتني في المؤذنين حياتي
أنهم يبصرون من في السطوح
فيشيرون أو تشير إليهم
بالهوى كل ذات دلّ مليح

فلما سمع هذا الشعر أمر بهدمها .

وكان يبالغ في سب أمير المؤمنين علي عليه السلام ، تؤثر عنه حكايات في ذلك عديدة وكان مذمماً للغاية ، هجاه الفرزدق والأعشى بأشعار كثيرة ويذكر به أقوال تقشعر لذكرها الأبدان ، وقد قص شيئاً منها ابن الأثير وأبو الفرج الأصبهاني ، ولما قصها أبو الفرج قال في أثرها : اللهم العن خالداً واخزه وجدد على روحه العذاب .

ثم آل أمر خالد إلى أن غضب عليه هشام ، وعزله عن

---

(١) (المنار) : الظاهر انه اعتذر بذلك اعتذارا لان هذا لا يصح ان يكون سببا .

العراق ، وولى مكانه يوسف بن عمر الثقفي ، وأمره بحبسه وتعذيبه ، فحبسه ثمانية عشر شهراً بالحيرة مع ابنه ، إلى أن أمر الوليد بضربه فضرب ، ثم حبس، ثم حمل إلى يوسف بن عمر فعذبه عذاباً شديداً ، ثم قتله ودفنه بالحيرة في المحرم سنة (١٢٦) .

وكانت غلة خالد بالعراق عشرين ألف ألف ، ولما ختن ناثبه طارق ابنه بالكوفة أهدى إليه خالد ألف وصيف ووصيفة سوى الأموال والثياب ، ولما ولي بعد خالد يوسف الثقفي قال يحيى ابن نوفل يمتدحه ، ويعرض بأعمال خالد الذميمة :

أتانا وأهل الشرك أهل زكاتنا
وحكامنـــا فيما نسر ونجهـــر
فلما أتانا يوسف الخير أشرقت
له الأرض حتى كل واد منوّر
وحتى رأينا العدل في الناس ظاهراً
وما كان من قبل العقيلي يظهر

ومن أراد استيفاء أحواله وأخباره بأفظع من هذا مما نصون عنه بحثنا المسطور فليرجع إلى كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني رحمه الله .

(١٣) حمل الأثرية على الجهمية والإغراء بهم

قال الشهرستاني : كان السلف كلهم من أشد الرادين على جهم ونسبته إلى التعطيل ا هـ ومن أشهر كتبهم في الرد عليه كتاب الإمام أحمد بن حنبل في الرد على الجهمية ، وكتاب الإمام الدارمي ، وكتاب التوحيد والرد على الجهمية للإمام البخاري في آخر صحيحه ، وفي كتابه خلق الأفعال أيضاً . وكتاب (الرد على الجهمية) لابن أبي حاتم وغير هولاء.

ومن أوسع من عني بالرد عليهم من المتأخرين الإمام ابن تيمية في عدة من مؤلفاته وفتاويه ، وكذلك تلميذه الإمام ابن القيم في بعض مؤلفاته مثل كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية وكتاب الكافية الشافية .

وقد عد الإمام أبو القاسم الطبري الحافظ في كتابه (شرح أصول السنّة) ممن قال « القرآن كلام الله غير مخلوق » نحواً من خمسمائة وخمسين نفساً من التابعين والأئمة المرضيين ، على اختلاف الأعصار ، ومُضِي السنين والأعوام ، (قال) وفيهم نحو من مائة إمام ، ممن أخذ الناس بقولهم ، وتدينوا بمذاهبهم ، لا ينكر عليهم منكر ، (قال) ومن أنكر قولهم استتابوه ، أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه [1] قال ولا خلاف

---

(١) هذا موضع الشاهد من قولنا في الترجمة : والاغراء بهم .

بين الأمة أن أول من قال « القرآن مخلوق » جعد بن درهم في سني نيف وعشرين ومائة ثم جهم بن صفوان ا هـ .

(١٤) رأي الأثرية في الجهمية

أحسن من كتب في هذا المعنى الإمام ابن قتيبة في شرح مختلف الحديث ، فإنه صنفه انتصاراً لحاملي الأثر من خصومهم ، وكان ابن قتيبة للأثريين كالجاحظ للجهمية خطيباً مفوّهاً كاتباً بليغاً ، وهاك ما قاله في مقدمة كتابه المنوه به : « أما بعد أسعدك الله تعالى بطاعته ، وحاطك بكلاءته ، ووفقك للحق برحمته ، وجعلك من أهله ، فإنك كتبت إليّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم ، وإسهابهم في الكتب بذمهم ، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض ، حتى وقع الاختلاف ، وكثرت النحل ، وتقطعت العصم ، وتعادى المسلمون ، وأكفر بعضهم بعضاً وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث (إلى أن قال) ومع روايتهم كل سخافة تبعث على الإسلام الطاعنين ، وتضحك منه الملحدين ، وتزهّد في الدخول فيه المرتادين ، وتزيد في شكوك المرتابين ، وقد قنعوا من العلم برسمه ، ومن الحديث بإسمه ، ورضوا بأن يقولوا فلان عارف بالطرق ورواية الحديث ، وزهدوا في أن يقال عالم بما كتب ، أو عامل بما

عمل (ثم قال) هذا ما حكيت من طعنهم على أصحاب الحديث . (ثم قال (وقد تدبرت مقالة أهل الكلام ، فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون ، ويفتنون الناس بما يأتون ، ويبصرون القذى في عيون الناس ، وعيونهم تطرف على الأجذاع ، ويتهمون غيرهم في النقل ، ولا يتهمون آرائهم بالتأويل ، ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكمة ، وغرائب اللغة ، لا يدرك بالطفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية . ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما لوضع لهم المنهج ، واتسع لهم المخرج ، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة ، وحب الأتباع ، واعتقاد الإخوان بالمقالات ، والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضاً ، ولو وجد لهم من يدعي النبوة أو الربوبية لوجد على ذلك أتباعاً وأشياعاً ، وقد كان يجب مع ما يدعونه من معرفة القياس ، وإعداد آلات النظر ، أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحساب والمساح والمهندسون ، فما بالهم أكثر الناس اختلافاً ليس منهم واحد إلاّ وله مذهب في الدين يدان برأيه ، وله عليه تبع [1] .

(ثم قال ابن قتيبة) «وقد كنت في عنفوان الشباب ، وتطلب الآداب ، أحب أن أتعلق من كل علم بسبب وأن

---

(١) يشير الى فرق المعتزلة العديدة ، كما تراها في كتب الملل والنحل ، وهم المعنيون بعداء اهل الاثر .

أضرب فيه بسهم . فربما حضرت بعض مجالسهم ، وأنا مغتر بهم . طامع أن أصدر عنهم بفائدة أو كلمة تدل على خير ، أو تهدي برشده ، فأرى من جراءتهم على الله تبارك وتعالى ، وقلة توقيهم ، وحملهم أنفسهم على العظائم لطرد القياس ما أرجع معه خاسراً نادماً » .

ولقد غلا كثير من الأثرية في الحمل على الجهمية ، فصرح بالتكفير واستحلال الدم ، نعوذ بالله من الغلو ، حتى قام الأئمة المحققون وحظروا النبز بالكفر ، كما ستراه في بحث على حياله ، آخر مقالنا هذا إن شاء الله .

ومن استقرأ كلام السلف في ذم الجهمية ، تبين له ان سببه شيئان (الأول) شدة تمسك السلف بالظواهر ، وإعظام تأويلها بوجه ما ، ولو سوغته اللغة بما فيها من المجاز ، كأنهم أشفقوا أن يفضي باب التأويل إلى التعطيل ، بل رأوه هو هو ، حتى أن لازم المذهب عندهم مذهب [1] قال ابن تيمية : ولما كان أصل قول جهم هو قول المبدلين من الصابئة ، وهؤلاء شر من اليهود والنصارى كان الأئمة يقولون ان قولهم شر من قول اليهود والنصارى .

---

(١) لا تنس ما مر من البحث والتفصيل في هذه المسألة في الكلام على التنبيه لما وقع من خلل النقل عن الجهمية وغيرهم فتذكر .

(السبب الثاني) قال ابن تيمية : إن الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم كانوا إبان ظهورهم يتسترون بالتجهم والتشيع اه فالتبسوا على السلف ، لذلك حملوا عليهم كما روى البخاري في كتاب خلق الأفعال عن أبي عبيد قال : ما أبالي أصليت خلف الجهمي والرافضي ، أو صليت خلف اليهودي والنصراني ، ولا يسلم عليهم ولا يعارون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم اه ولا يشك ان مرادهم أولئك الزنادقة الملاحدة الذين تستروا بالتجهم والتشيع . أما صالحو الجهمية والشيعة فبمعزل عن هذا الجرح كما لا يخفى .

(١٥) رأي الجهمية في الأثرية

لما كان القصد مما جمعناه الوقوف على الحقائق التاريخية فيه ، كان من تمامه العلم بآراء هذه الفرق بعضها في بعض ، ليزداد بصيرة في مذهبها من يروم مناقشتها الحساب ، قال الإمام ابن بطة : ومن كلامهم — يعني الجهمية — من انتحل مذهب الأثر واعتقد ما في الأحاديث على ظاهرها ، فهو حشوي زائغ ، وعند التحقيق كافر اه [١] .

---

(١) اي لان الظاهر — على ما يفهمونه — يؤدي الى التمثيل والتشبيه بالمخلوقات ، وقد تقدم في فلسفة جهم شيء من التحقيق في معنى الظاهر ، بما يرجع الخلاف لفظيا .

وقال الأديب عبد المؤمن الأصفهاني في «أطباق الذهب »[1] ما مثاله : مثل المقلّد بين يدي المحقّق ، مثل الضرير بين يدي البصير المحدّق ، ومثل الحكيم والحشوي ، كالميتة والمشوي ، ما المقلّد إلاّ جمل مخشوش ، له عمل مغشوش ، قصاراه لوح منقوش ، يقنع بظواهر الكلمات ، ولا يعرف النور من الظلمات ، يركض خيول الخيال ، في ظلال الضلال ، شغله نقل النقل ، عن نخبة العقل ، واقنعه رواية الرواية ، عن در الدراية ، يروي في الدين عن شيخ هَمْ ، كمن يقوده أعمى في ليل مدلهم ، ومن طلب العلم بالعنعنت ، تورط في هوة العنت ، والحق وراء السماع ، والعلم بمعزل عن الرقاع ، فما أسعد من هدي إلى العِلم ونزل رباعه ، ورأى الحق حقاً ورزق إتباعه ، وما أشقى جهّالاً قلدوا الآباء فهم على آثارهم مقتدون (أوَلو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون) اهـ .

ومن مثل هذا يعلم مبلغ نفرة الجهمية من الأثر والأثريين ، ونبذهم إياهم بما تجل أقدارهم عنه ، ولئن وجد في الرواة من جعل همه التوسع في الرواية دون الدراية ، — وهم الذين عناهم الإمام مسلم في مقدمة صحيحه — إلاّ أن أئمة الرواية لم يقنعوا إلاّ بالبحث والتأصيل ، والتفريع والتخريج ، وقد طبق علمهم الآفاق ، وسارت بمذاهبهم وأصولهم الركبان ،

---

(١) في المقالة السادسة والثلاثين .

وسنذكر تفريط الجهمية في المنقول ، وهو ما حداهم إلى النيل من أهله ، وبالله التوفيق .

(١٦) تفريط الجهمية في السمع والنقل وسواهم في العناية بالعقل

من المعلوم أن الجهمية قصّروا في علم السمع والنقل ، وهو علم الرواية ، فجانبوا كثيراً من المرويات المشهورة المعروفة عند أهلها ، وتمحّلوا في ردها أو تأويلها بما لا يرتضيه منصف ، ففاتهم ركن عظيم من أركان أصول الشرع وهو السنّة ، وما يتبعها من علومها المتنوعة ، وفنونها المحررة ، وهل يزرى بعلم زخر بحره ، وتلاطم بالشرائع موجه ؟

قال المقبلي في العلم الشامخ — في تخطئة المعتزلة في رد الحديث الصحيح بمجرد الرأي ما مثاله : فإن صح الحديث لزمنا تصديقه ، فإن فهمنا معناه وإلاّ رددنا علمه إلى الله سبحانه ، ولكن هذه طريقة اعتمدها متكلمة المعتزلة ، وهي مردودة عقلاً وسمعاً ، فلذا ردّوا أحاديث الصفات ، وفي القرآن ما في الحديث من ذلك وما ينبغي التفرقة بينهما ، وما أحسن جواب بعض المحدّثين ، وقد سئل عن أحاديث الصفات فقال : رواها الذين رووا لنا الصلاة والزكاة وسائر الشريعة فالواجب تسليم ما صح ، وما اشتبه معناه رددناه إلى الله

سبحانه ، فلا يغرنك قولهم آحادي فلا تقبله في مقابلة العقل . لأن ما رواه الثقات مقبول ، وإلاّ اطرحنا أكثر الشريعة . والدليل على قبول الآحاد شامل لكل الدين ، والتفرقة جاءت من قبلهم لا من قبل الله ورسوله ، إذ العقل قد فرضنا انه لم يدرك حقيقة ذلك ، فكيف يقال أنه مصادم له ا هـ .

وأما خصوم الجهمية فهم أتقنوا علم السمع ، وعلموا منه كثيراً من القواعد ، وتواتر من السمع لهم ما لم يتواتر لغيرهم ، إلاّ أنهم ظنوا أن العلوم العقلية معارضة لما عرفوه من السمع الحق ، وحسبوا أن الإصغاء لعلم المعقول والنظر إليه يستلزم البدعة من غير بد ، مع أن العقل السليم لا ينافي السمع الصحيح . قال الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء : لا غنى بالعقل عن السماع ، ولا غنى بالسماع عن العقل . فالداعي إلى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل ، والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنّة مغرور ، فإياك أن تكون من أحد الفريقين ، وكن جامعاً بين الأصلين ، فإن العلوم العقلية كالأغذية ، والعلوم الشرعية كالأدوية ا هـ .

(١٧) بيان ان انقسام الناس إلى التجهّم يشبه انقسامهم إلى التشيع وذلك ثلاث درجات

قال الإمام ابن تيمية : ليس الناس في التجهّم على مرتبة واحدة ، بل انقسامهم في التجهّم يشبه انقسامهم في التشيع ، فإن التجهم والرفض هما أعظم البدع أو من أعظم البدع التي أحدثت في الإسلام ، ولهذا كان الزنادقة المحضة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم إنما يتسترون بهذين بالتجهّم والتشيع ، وقد كان أمرهم إذ ذاك لم ينتشر ويتفرع ويظهر فساده كما ظهر فيما بعد ذلك .

فإن الرافضة القدماء لم يكونوا جهمية ، بل كانوا مثبتة للصفات ، وغالبهم يصرح بلفظ الجسم وغير ذلك . كما قد ذكر الناس مقالاتهم ، كما ذكر أبو الحسن الأشعري وغيره في كتب المقالات .

والجهمية لم يكونوا رافضة بل كان الاعتزال فاشياً فيهم ، والمعتزلة كانوا ضد الرافضة ، وهم إلى النصب أقرب . فإن الاعتزال حدث من البصرة ، والرفض حدث من الكوفيين ، والتشيع كثر في الكوفة ، وأهل البصرة كانوا بالضد . فلما كان بعد عهد زمن البخاري من عهد بني بويه . فشا في

الرافضة التجهم وأكثر أصول المعتزلة ، وظهرت القرامطة ظهوراً كثيراً ، وجرى حوادث عظيمة .

والقرامطة بنوا أمرهم على شيء من دين المجوس وشيء من دين الصابئة ، فأخذوا عن هؤلاء الأصلين النور والظلمة ، وعن هؤلاء العقل والنفس، ورتّبوا لهم ديناً آخر ليس هو هذا ولا هذا ، وجعلوا على ظاهره من سيما الرافضة ما يظن الجهال به أنهم رافضة ، وإنما هم زنادقة منافقون ، اختاروا ذلك لأن الجهل والهوى في الرافضة أكثر منه في سائر أهل الأهواء .

والشيعة هم ثلاث درجات (شرها الغالية) الذين يجعلون لعلي شيئاً من الإلهية أو يصفونه بالنبوّة ، وكفر هؤلاء بين لكل مسلم يعرف الإسلام وكفرهم من جنس كفر النصارى من هذا الوجه .

(والدرجة الثانية) وهم الرافضة المعروفون كالإمامية وغيرهم الذين يعتقدون أن علياً هو الإمام الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم بنص جلي أو خفيّ ، أو أنه ظلم ومنع حقه ، ويبغضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما، وهذا هو عند الأئمة سيما الرافضة وهو بغض أبي بكر وعمر وسبّهما .

(والدرجة الثالثة المفضلة) من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر ، ولكن يعتقدون إمامتهما

وعدالتهما ويتولونهما ، فهذه الدرجة وإن كانت باطلة فقد نسب إليها طوائف من أهل الفقه والعبادة وليس أهلها قريباً ممن قبلهم ، بل هم إلى أهل السنّة أقرب منهم إلى الرافضة ، لأنهم ينازعون الرافضة في إمامة الشيخين وعدلهما وموالاتهما ، وينازعون أهل السنّة في فضلهما على علي ، والنزاع الأول أعظم ، ولكن هم المرقاة التي تصعد منه الرافضة ، فهم لهم باب

(وكذلك الجهمية على ثلاث درجات) (فشرّها الغالية) الذين ينفون أسماء الله وصفاته ، وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا هو مجاز ، فهو في الحقيقة عندهم ليس بحي ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ، ولا يتكلم ، وكذلك وصف العلماء حقيقة قولهم كما ذكره الإمام أحمد فيما ذكره في الرد على الزنادقة والجهمية ، قال فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئاً ، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون في العلانية ، فإذا قيل لهم فمن تعبدون ؟ قالوا نعبد من يدبّر أمر هذا الخلق . فقلنا فهذا الذي يدبّر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة ، قالوا نعم ، قلنا قد عرف المسلمون أنكم لا تثبتون شيئاً ، إنما تدفعون عن أنفسكم الشنعة بما تظهرون، فقلنا لهم هذا الذي يدبّر هو الذي كلم موسى ، قالوا لم يتكلم ولا يتكلم ، لأن الكلام لا يكون إلاّ بجارحة ، والجوارح عن الله منتفية ، وإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ، ولا يعلم أنهم إنما يقودون

بقولهم إلى ضلال . وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات والإبانة : الذين نفوا صفات رب العالمين ، وقالوا إنه لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ، إنما أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعاً لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ، غير أن هؤلاء لم يستطيعوا أن يظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره ، فاظهروا معناه ، وقالوا أن الله عز وجل عالم قادر سميع بصير من طريق التسمية من غير أن نثبت له علماً أو قدرةً أو سمعاً أو بصراً . وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الأباري كان ينتحل قولهم ، فزعم أن الباريء تعالى عالِم قادر سميع بصير في المجاز لا في الحقيقة . وهذا القول وهو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة هو قول القوامطة الباطنية ، ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة الفلاسفة .

(والدرجة الثانية) من التجهّم هو تجهّم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته ، وهم أيضاً لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلّها على الحقيقة ، بل يجعلون كثيراً منها على المجاز ، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون .

(والدرجة الثالثة) هم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية لكن فيهم نوع من التجهّم كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته

في الجملة ، لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية وغير الخبرية ويتأولونها ، كما تأول الأولون صفاته كلها . ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث (منهم) من يقرّ بالصفات الواردة في الأخبار أيضاً في الجملة ، لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول ، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن إتبعه . وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوّف ، وهؤلاء إلى أهل السنّة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية ، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنّة المحضة ، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه .

وأما المتأخرون فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر ، وقدّموهم على أهل السنّة والإثبات وخالفوا أوليهم (ومنهم) من يتقارب نفيه وإثباته ، وأكثر الناس يقولون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات اهـ[1] .

---

(١) للكلام تتمة واسعة فيالتسعينية فليراجعها المستزيد.

البحث الثاني : في المعتزلة وفيه مطالب

(١) التعريف بالمعتزلة

هذه الفرقة – كفرقة أهل السنّة والجماعة – من أعظم الفرق رجالاً ، وأكثرها تابعاً ، فإن شيعة العراق على الإطلاق معتزلة ، وكذلك شيعة الأقطار الهندية والشامية والبلاد الفارسية ، ومثلهم الزيدية في اليمن ، فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول ، كما قاله العلاّمة المقبلي في العِلم الشامخ ، وهؤلاء يعدون في المسلمين بالملايين ، بهذا يعلم أن الجهمية المعتزلة ليسوا في قلة ، فضلاً عن أن يظن أنهم انقرضوا ، وأن لا فائدة للمناظرة معهم ، وقائل ذلك جاهل بعلم تقويم البلدان ومذاهب أهلها .

أما البلاد المنتشر فيها مذهب السلف الأثرية خاصة في العقائد ، فهي بلاد نجد بتمامها ، فإنها سلفية الاعتقاد ، لكن يغلب عليهم الجفاء والغلو . وفي بلاد الهند طوائف سلفية داعية

إلى مذهب السلف بنشر كتبه ودرسها . وفي العراق والحجاز والشآم ومصر جماعات قليلة منهم يغلب عليهم الاعتدال .

وأما السواد الأعظم من معظم البلاد الإسلامية فعلى مذهب الأشعري أعني ما يدّعي أنه مذهبه من تلك العقائد المبثوثة في كتب المتأخرين المتداولة ، وإلاّ فالأشعري قد صرح في كتابه الإبانة (*)بأنه على مذهب الإمام أحمد في الاعتقاد تصريحاً لا شبهة فيه . ولا أدل على مذهب المرء وعقده من كلامه أو ما خطته يمينه ، وسنذكر في آخر البحث ما دعا إلى انتشار مذهب الأشعري فانتظر .

(٢) سبب تلقيبهم بالمعتزلة

قال الإمام عبد القادر البغدادي في كتابه الفرقْ بين الفِرَق : كان واصل بن عطاء من منتابي مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة ، وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمّة الإسلام على فرق : فرقة تزعم أن كلّ مرتكبٍ لذنبٍ صغير أو كبير مشرك بالله ، وهو قول الأزارقة . وفرقة تزعم أن صاحب الذنب المجمع على تحريمه كافر مشرك. وفرقة تقول إنه منافق ، وكان علماء التابعين في ذلك العصر

(*) طبع في الهند بحيد آباد الدكن سنة ١٣٣١ .

مع أكثر الأمة يقولون : إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن لما فيه من معرفته بالرسل وبالكتب المنزلة من الله تعالى ، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عنـــد الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام . فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس في أصحاب الذنوب على ما ذكرنا ، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه طرده عن مجلسه فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة وانضم إليه صديقه عمرو بن عبيد ، فقال الناس يومئذ فيهما إنهما قد اعتزلا قول الأمة ، وسمّي أتباعهما من يومئذ معتزلة ، ثم أنهما أظهرا قولهما في المنزلة بين المنزلتين ، وضما إليها دعوة الناس إلى قول القدرية على رأي معبد الجهني اه ملخّصاً .

وذكر ابن خلكان في ترجمة قتادة البصري ــ أحد كبار علماء التابعين ــ أن قتادة دخل مرة مسجد البصرة فإذا بعمرو ابن عبيد ونفر معه قد اعتزلوا من حلقة الحسن البصري وحلّقوا وارتفعت أصواتهم ، فأمّهم وهو يظن أنها حلقة الحسن ، فلما صار معهم عرف أنها ليست هي فقال : إنما هؤلاء المعتزلة ثم قام عنهم اهـ .

(٣) تلقيب المعتزلة بالجهمية

علم مما أسلفنا من حياة جهم وفلسفته أن انتشار آراء جهم وشيوع مسائله بين أولي العلم ولهج الناس بها كان سبق العصر الذي ظهرت فيه المعتزلة ، إلاّ أنه سبق قريب ، فإن هذه الفرق والنحل الإسلامية كانت تترى يأتي بعضها إثر بعض ، وربما تعاصرت ، وقد يخمل بعضها بنباهة بعض ، أو تندغم إحداها في الأخرى ، لما يجمعهما من القول بمسائل تتفقان عليها ، ومن ذلك المعتزلة مع الجهمية ، فإن المعتزلة أخذت عن الجهمية القول بنفي الرؤية والصفات وخلق الكلام ووافقتها عليها ، وإن كان لكل فروع واختيارات غير ما للأخرى ، إلاّ أن ما توافقوا فيه من هذه المسائل الكبيرة جعلهم كأهل المذهب الواحد ، فلذلك أطلق أئمة الأثر لفظ الجهمية على المعتزلة ، فالإمام أحمد في كتابه الرد على الجهمية ، والبخاري في الرد على الجهمية ومن بعدهم ، إنما يعنون بالجهمية فيه المعتزلة ، لأنهم كانوا في المتأخرين أشهر بهذه المسائل من الجهمية ، ولكن كان غرض المتقدمين بالرد والمناقشة الجهمية ، لأنها الأُم لغيرها ، والسابقة على سواها في الظهور ، بل هي أول فئة ظهرت في الإسلام بمذهب التأويل ، وقام حزبها بالدعوة إلى مذهبها في ريعان الدولة الأموية كما تقدم ، فلذا غلب عند السلف إسمها على غيرها ممن قاربها وتلقّى عنها .

بما ذكرناه يزول الإشكال والاشتباه الذي يراه بعضهم من ذكر الجهمية في تلك المسائل ، مع أنها في عرفهم وما يدرسونه في كتب الكلام المتأخرة مضافة إلى المعتزلة . وحاصل دفع الإشكال أن تلقيبهم بالجهمية إنما كان لما وجد من موافقتهم للجهمية في تلك المسائل مع مراعاة سبقهم فيها على المعتزلة ، وتمهيدهم السبيل للتوسع فيها فاحفظه .

قال الإمام ابن تيمية في منهاج السنّة [1] : لما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق ، ودعوا الناس إلى التجهّم وإبطال صفات الله تعالى ، وطلبوا أهل السنّة للمناظرة ، لم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط ، بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجّارية والضرارية وأنواع المرجئة ، فكل معتزلي جهمي ، وليس كل جهمي معتزلياً ، لكن جهم أشد تعطيلاً ، لأنه ينفي الأسماء والصفات . وبشر المريسي كان من المرجئة ولم يكن من المعتزلة ، بل كان من كبار الجهمية اهـ .

(٤) انتشار مقالة الجهمية بواسطة كبار المعتزلة وغيرهم

قال الإمام ابن تيمية : لما كان بعد المائة الثانية انتشرت

(١) جزء (١) صفحة (٢٥٦) .

المقالة التي كان السلف يسمونها (مقالة الجهمية) بسبب بشر ابن غياث المريسي وذويه (ثم قال) وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر ابن فورك في كتاب (التأويلات) وأبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه (تأسيس التقديس) ويوجد كثير منها في كلام غير هؤلاء مثل أبي علي الجبائي وعبد الجبار بن أحمد الهمداني وأبي الحسين البصيري وغيرهم ، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي في كتابه ، كما يعلم ذلك من كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمن البخاري ، وسمى كتابه (رد عثمان ابن سعيد ، على الكاذب العنيد ، فيما افترى من التوحيد) فإنه حكى هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي ثم ردّها ؛ ويعلم بمطالعة كتابه ان هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين الذين تسموا بالخلف هو مذهب المريسية اهـ .

وقال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة بشر المريسي : إنه تفقه على أبي يوسف فبرع ، وأتقن الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ، إنما أخذ مقالته ، واحتج لها ودعا إليها اهـ .

(٥) ظهور دولة الجهمية (المعتزلة) في عهد المأمون ، ودعواه إلى مذهبهم وما جرى على المشاهير في مسألة خلق القرآن

من سنن الأحزاب والفرق في هذا الكون ، أن كل حزب قويت عصبته وعصبيته أن يتطاول إلى الغلب ، ويتطالّ على التغلب ، فيصرف مستطاعه لهذه السبيل ، ويسعى جهده لتأييده من أي طريق أمكن ، إبتغاء انفراده ، وتكثير سواده ، فإذا أتيح لعصبة مّا أن تمدها قوة سلطان قاهر ، وجبار مستبد ؛ وجد لها من نفوذ الكلمة وانتشار الدعوة ، وكثرة الأعوان ، ما تبلغ به أقصى أمانيّها ، والناس على دين ملوكهم بين راغب في حطامهم ، أو مقلّد يتبع كل ناعق .

وقد عرف الخليفة (المأمون) بمحبته للعلم والعلماء ، وشغفه في الحكمة والحكماء ، بل لم يرَ في أولاد الملوك من تعشق العلوم الحكمية على حداثة سنّه ، وأقام بين العلماء لمناظرتهم في جميع أنواع العلوم مثله ، فما دخل عليه مرة إلاّ وألفي في مجلس من العلماء والأدباء . وقد ورث ذلك عن أبيه (الرشيد) فقد كان العلماء والأدباء لا يفارقونه في حضر ولا في سفر ، حتى أنه ليطلب شاعره في أطراف الليل فيجده ببابه مع غيره من محدّث أو نديم . وإنما قرّب العلماء إلى الرشيد

ما بنفسه من الميل إلى الأدب ، والحرص على إحراز العلوم ، حتى كانوا إذا اجتمعوا بداره سما إلى مناظرتهم من حيث العلم والتواضع له ، لا من حيث السيادة عليهم ، وهو بموضعه الجليل من الخلافة . وكان من الفضل بحيث أن مآدبه لم تخل قط من عالم أو أديب أو شاعر . وبلغ به التواضع لهم أن معاوية المحدّث الضرير كان إذا جلس إلى طعامه قام الرشيد من موضعه وصبّ الماء على يده تعظيماً لقدر العلماء ، فقال له معاوية : يا أمير المؤمنين إن تواضعك في شرفك لأشرف من شرفك . وكانت همة الرشيد مصروفة إلى ترجمة كتب الفلاسفة من يونان وغيرهم بعد أن رأى جعفراً يبتاع من صحفهم م يأمر التراجمة بتعريبه ، ثم يعطيهم زنة الكتاب المعرّب ذهباً ، لأن سوق العلم كانت نافقة عند البرامكــة ، وهم الذين استنهضوا همم العلماء إلى تعريب صحف الأعاجم ، فنافسهم الرشيد في ذلك ، وفي نفسه من الميل إلى الأدب ، والتشوّق إلى الإطلاع على كنوز الحكمة ما عرف ، فأنفذ رسله في إحراز الأسفار القديمة ، وأمر بتعريبها [1] وأخباره في العلم ومحاضرات العلماء كثيرة .

ولما أفضت الخلافة إلى ابنه (المأمون) اقتدى بأبيه أو أربى عليه ، فطارت شهرته في العلم والفلسفة ، إلى أن حظي

---

(1) من كتاب حضارة الاسلام .

بقربه أحمد بن أبي دؤاد [1] وكان ابتداء إتصاله به أنه قال : كنت أحضر مجلس القاضي يحيى بن أكثم مع الفقهاء ، فإني عنده يوماً إذ جاءه رسول المأمون ، فقال له : يقول لك أمير المؤمنين إنتقل إلينا وجميع من معك من أصحابك ، فلم يحب أن أحضر معه ، ولم يستطع أن يؤخرني ، فحضرت مع القوم ، وتكلمنا بحضرة المأمون فأقبل المأمون ينظر إليّ إذا شرعت في الكلام ، ويتفهم ما أقول ويستحسنه ، ثم قال لي : من تكون ، فانتسبت له ، فقال : ما أخّرك عنا فكرهت أن أحيل على يحيى فقلت : حبسة القدر وبلوغ الكتاب أجله ، فقال لا أعلمنّ ما كان لنا من مجلس إلاّ حضرته فقلت : نعم يا أمير المؤمنين .

وقيل : قدم يحيى بن أكثم قاضياً على البصرة من خراسان من قبل المأمون آخر سنة (٢٠٢) وهو حدث سنة نيف وعشرون سنة ، فاستصحب جماعة من أهل العلم والمرؤات ، منهم ابن أبي دؤاد ، فلما قدم المأمون بغداد في سنة (٢٠٤) قال ليحيى : إختر لي من أصحابك جماعة يجالسوني ويكثرون الدخول إليّ ، فاختار منهم عشرين فيهم ابن أبي دؤاد ثم قال : إختر منهم ، فاختار خمسة فيها ابن أبي دؤاد واتصل أمره ، وأسند المأمون وصيته عند الموت إلى أخيه (المعتصم)

---

(١) بضم الدال وفتح الهمزة الممدودة بعده ، على فؤاد.

وقال فيها : « وأبو عبد الله بن أبي دؤاد لا يفارقك ، أشركه في المشورة في كل أمرك ، فإنه موضع ذلك » .

ولما ولي (المعتصم) الخلافة ، جعل أحمد بن أبي دؤاد قاضي القضاة ، وعزل يحيى بن أكثم وخص به أحمد ، حتى كان لا يفعل فعلاً باطناً ولا ظاهراً إلاّ برأيه .

وكان أبو العيناء يقول [1] : ما رأيت رئيساً قط أفصح ولا أنطق من ابن أبي دؤاد ، وكان أخذ عن واصل بن عطاء مسائل الكلام حتى تضلّع من الكلام ، وأصبح داعية إليه ، فلما اتصل بالمأمون دسّ له القول بخلق القرآن، وحسّنه عنده، وصيره يعتقده حقاً مبيناً ، إلى أن أجمع رأي المأمون في سنة (٢١٨) على الدعاء إليه ، فكتب إلى نائبه على بغداد إسحق ابن إبراهيم الخزاعي ابن عم طاهر بن الحسين في إمتحان العلماء كتاباً يقول فيه :

« وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم ، والسواد »
« الأكبر ، من حشو الرعية ، وسفلة العامة ، ممن لا نظر »
« له ولا رواية ، ولا استضاء بنور العلم وبرهانه ، أهل »
« جهالة الله، وعمى عنه ، وضلالة عن حقيقة دينة، وقصور أن »

---

(١) عن تاريخ ابن خلكان .

« يقدّروا الله حق قدره ، ويعرفوه كنه معرفته ، ويفرّقوا »
« بينه وبين خلقه ، وبين ما أنزل من القرآن ، فأطبقوا على »
« أنه قديم لم يخلقه الله ويخترعه . وقد قال تعالى «إنّا جعلناه »
« قرآناً عربياً » فكل ما جعله فقد خلقه [1] كما قال : »
« وجعل الظلمات والنور » وقال « نقصّ عليك من أنباء »
« ما قد سبق » فأخبر أنه قصص لأمور أحدثه بعدها ، وقال »
« أحكمت آياته ثم فصلت » والله محكم آياته ومفصّله ، »
« فهو خالقه ومبتدعه ، ثم انتسبوا إلى السنّة ، وأنهم أهل »
« الحق والجماعة ، وأن من سواهم أهل الباطل والكفر ، »
« فاستطالوا بذلك وأغروا به الجهّال ، حتى مال قوم من »
« أهل السمت الكاذب ، والتخشّع لغير الله ، إلى موافقتهم »
« فنزعوا الحق إلى باطلهم ، واتخذوا من دون الله وليجة »
« إلى ضلالهم » .

---

(١) التفريع بالكلية انما يصح في مادة جعل بمعنى خلق كآية « وجعل لكم السمع والابصار ــ وجعل الظلمات والنور » لا في جعل بمعنى صير ، ففرق بين المعنيين الخلق والتصيير ، فكما ورد في التنزيل جعل بمعنى خلق ، فقد ورد بمعنى صير ، ومنه آية « انا جعلناه قرآنا عربيا » اي صيره قرآنا عربيا وأنزله بلغة العرب ولسانها ، ولم يصيره أعجميا فينزله بلغة العجم ومنه آيات « يا داود انا جعلناك خليفة في الارض ــ وجاعلوه من المرسلين ــ جعله دكا ــ ربنا واجعلنا مسلمين لك ــ رب اجعل هذا البلد آمنا » وامثالها مما الجعل فيه بمعنى التصيير البتة . وليس كتابنا هذا للمناقشة والتمحيص ، فلا نطيل بذلك .

إلى أن قال

« فرأى أمير المؤمنين أن أولئك شر الأمّة ، المنقوصون من التوحيد حظاً ، أوعية الجهالة ، وأعلام الكذب ، ولسان إبليس الناطق في أوليائه ، والهائل على أعدائه ، من أهل دين الله . وأحقُّ أن يتهم في صدقه ، وتطرح شهادته ولا يوثق به من عمي عن رشده وحظه من الإيمان بالتوحيد ، وكان عمّا سوى ذلك أعمى وأضلّ سبيلاً ، ولعمر أمير المؤمنين أن أكذب الناس من كذّب على الله ووحيه ، وتخرّص الباطل ، ولم يعرف الله حق معرفته ، فاجمع من بحضرتك من القضاة ، فاقرأ عليهم كتابنا ، وامتحنهم فيما يقولون ، واكشفهم عما يعتقدون في خلق الله وأحداثه ، وأعلمهم أني غير مستعين في عمل ولا واثق بمن لا يوثق بدينه ، فإذا أقرّوا بذلك ووافقوا فمرهم بنص من بحضرتهم من الشهود ، ومسألتهم عن علمهم في القرآن ، وترك شهادة من لم يقر أنه مخلوق ، واكتب لنا بما يأتيك عن قضاة أهل عملك في مسألتهم والأمر لهم بمثل ذلك ».

هذه صورة كتاب المأمون في المحنة . وقد ذيّله بأشخاص كبار فقهاء بغداد وأئمة الأثر والرواية ، وتم الأمر بالمحنة التي طار شررها وطال ضررها ، واشتهر من بين رجالها (الإمام أحمد بن حنبل) رحمه الله ورضي عنه ، ولها في

التاريخ ذيل طويل ، وممن استوفى أطرافها التاج السبكي في طبقاته ، فليرجع إليها المستزيد .

ثم موضع الغرابة من كتاب المأمون ، هو حمل الناس على غير ما يعتقدون ، وإكراههم على أمر لم تمض به سنّة ، ولم يجدوا فيه برهاناً من أنفسهم ، مع أن الإكراه على أصل الأصول ، وما به العصمة والنجاة ، — وهو الدين الخالص — قد أباه الشرع ونهى عنه في غير ما موضع من التنزيل الكريم ، كآية « لا إكراه في الدين » وآية « أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » وآية « وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » ولكن سكرة الدولة ، وإنقلاب الرأي عقيدة بالتسليم والتقليد ، وعظم الطول والقدرة ، كل ذلك يحول دون الإنصاف والاعتدال غالباً .

وقد يظن أن ما أذاقه المأمون من الاضطهاد لرجال محنته . كان باعثه ما أشار إليه في رسالته من نبز من اضطهدهم لجماعته بالكفر والضلال ، وإشاعتهم ذلك بين العامة ، إذ قال في رسالته المتقدمة اعذاراً لمن يلم به الملام « ثم انتسبوا إلى السنّة ، وأنهم أهل الحق والجماعة ، وأن من سواهم أهل الباطل والكفر ، فاستطالوا بذلك وأغروا به الجهال » وجلي أنه لا يطيق الصبر على هذا فئة رأسهم في هذا المعتقد الخليفة فقضاته ووزراؤه .

نعم قد يمكن أن يكون ذلك من بواعثه ، وقد يكون انتقاماً من إضطهاد سابق ، ومقابلة له بالمثل في جزاء الإعتداء بنظيره ، إذ كان للأثرية دولة في عهد الأمويين وصدراً من الخلافة العباسية ، وكانت أقوالهم في تكفير مخالفيهم من الجهمية ، ورميهم بالزندقة ، وهدر دمهم ، تغري بهم ، وتُحفظ الأمراء عليهم ، وتستفز ذوي البطش منهم على الإيقاع بهم ، كما يدري ذلك من سبر أقوالهم في الجهمية ، ولم يكن قتل الجعد بن درهم وغيلان الدمشقي ، بل ومثل محمد بن سعيد الشامي المصلوب [1] إلاّ من جراء مقالاتهم فيهم ، والتاريخ أبو العجب .

وقد كان بدء المحنة بالقول بخلق القرآن سنة (٢١٨) إلى أن أفضت الخلافة إلى المتوكّل . فأمر سنة (٢٣٤) بترك النظر والمباحثة والجدال وترك ما عليه الناس في أيام المعتصم والواثق من القول بخلق القرآن ، وأمر الناس بالتسليم والتقليد ، وأمر الشيوخ المحدّثين بإظهار السنّة والجماعة . ولكل زمان دولة ورجال .

---

(١) اتهموه بالزندقة ، واغروا به ابا جعفر المنصور فصلبه ، مع ان غاية ما رمي به انه كان يضع الحديث ، ومع ذلك فقد روى عنه الثوري ومروان الفزاري وابو معاوية والمحاربي وآخرون ، وقد غيروا اسمه على وجوه سترا له. انظر بسط ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي .

قال نابغة البلغاء أبو بكر الخوارزمي في إحدى رسائله : ليس من فرق الإسلام فرقة ، إلاّ وقد هبت لأهلها رويحة ، ودالت لها دولة ، كما اتفق المختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد للغيلانية ، وإبراهيم بن عبيد الله للزيدية ، والمأمون لسائر الشيعة ، والمعتصم والواثق للمعتزلة ، والمتوكّل للنواصب والحشوية اهـ .

(٦) أول من صنف من المعتزلة في محاجة الأثرية

قال السفاريني في شرح عقيدته : معظم خلافيات علم الكلام مع الفرق الإسلامية خصوصاً المعتزلة ، لأنهم أول فرقة أسّسوا قواعد الخلاف ، لما ورد به ظاهر السنّة ، وجرى عليه جماعة الصحابة رضي الله عنهم . فأول من صنّف في علم الكلام والجدال والخصام مع أهل السنّة والجماعة أبو حذيفة واصل بن عطاء ، وهو رئيس المعتزلة وأول من سمّي معتزلياً ، وله من التصانيف كتاب المنزلة بين المنزلتين وكتاب الخطب في العدل والتوحيد ، وكتاب السبيل إلى معرفة الحق ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب ما جرى بينه وبين عمرو بن عبيد ، وكتاب التوبة ، وله غير ذلك ، وكانت ولادته سنة (٨٠) وتوفي سنة (١٣١) .

قال ابن خلكان : كان واصل أحد الأئمة البلغاء المتكلمين وكان في أيام عبد الملك وهشام بن عبد الملك — كما حكاه الشهرستاني .

ومثله في السبق إلى التصنيف في ذلك عمرو بن عبيد — من كبار أئمة المعتزلة له كلام كثير في العدل والتوحيد على إعتقاد المعتزلة توفي سنة (١٤٣) .

قال الذهبي في الميزان : كان المنصور — الخليفة الشهير — يخضع لزهد عمرو وعبادته ويقول :

كلكم يطلب صيد غير عمرو بن عبيد

(٧) نلقيب المعتزلة بالقدرية وسبب التسمية بذلك

قال الشهرستاني : المعتزلة يسمّون أصحاب العدل والتوحيد ويلقّبون بالقدرية : وذلك لإسنادهم أفعال العباد لقدرهم وإنكارهم القدر فيها موافقة لرأي معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي القدريين .

وقال أبو منصور البغدادي في كتاب (الفرق) في تعداد المسائل التي اتفق عليها القدرية المعتزلة : ومنها قولهم جميعاً بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ، وأن الناس هم الذين

يقدّرون أكسابهم ، وأنه ليس لله تعالى في أكسابهم صنع ولا تقدير ، ولأجل هذا سماهم أهل السنّة قدرية اهـ .

وقال ابن الأثير : سموا قدرية لأنهم أثبتوا للعبد قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى ، ونفوا أن تكون الأشياء بقدر الله وقضائه . وقد قالوا لمخالفيهم أنتم الأوْلى بتسمية القدرية ، لأنكم تجعلون الأشياء جارية بقدر من الله ، ومثبت الشيء أحق بالنسبة إليه من نافيه ، فأجابهم المثبتون بأن مثبت الشيء لنفسه أولى بالنسبة إليه ممن نفاه عن نفسه اهـ .

وقال الإمام ابن تيمية : في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية ، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله ، والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده ، وظنوا أن ذلك ممتنع ، وكانوا قد آمنوا بدين الله وأمره ونهيه ، ووعده ووعيده ، وظنّوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي ، لأنهم ظنّوا أن من علم ما سيكون ، لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يعطيه ، وظنّوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد ، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السابق للصحابة أنكروا إنكاراً عظيماً وتبرأوا منهم ، حتى قال عبد الله بن عمر : أخبر أولئك أني بريء منهم وأنهم مني براء ، والذي يحلف

به عبد الله بن عمر ، أو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر . وذكر عن أبيه حديث جبريل ، وهذا أول حديث في صحيح مسلم ، وقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة أيضاً مختصراً .

ثم كثر الخوض في القــدر ، وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة.فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرّون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم ، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد ، فصاروا في ذلك حزبين ، النفاة يقولون : لا إرادة إلاّ بمعنى المشيئة ، وهو لم يرد إلاّ ما أمر به ، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد . وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة مثل الجهم بن صفوان وأمثاله ، فقالوا : ليست الإرادة إلاّ بمعنى المشيئة ، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة ، وقالوا : العبد لا فعل له البتة ، ولا قدرة ، بل الله هو الفاعل القادر فقط . وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات ا هـ .

(٨) أول من تكلم في القدر

اشتهر أن أول من أحدث القول بالقدر (معبد الجهني) قال الذهبي في الميزان : هو تابعي صدوق لكنه سنّ سنّة سيّئة ،

فكان أول من تكلم في القدر . قتله الحجاج صبراً لخروجه مع ابن الأشعث اهـ وكان أولا يجلس إلى الحسن البصري ثم سلك أهل البصرة بعده مسلكه لمّا رأوا عمرو بن عبيد ينتحله.

يروى أن من أول تكلم في القدر (غيلان بن أبي غيلان الدمشقي) ويقال انه أخذ عن معبد ، ولا منافاة فالأولية نسبية ، بمعنى أن كلاً منهما سبق وتقدم على كـل من خاض في القدر بعدهما .

وغيلان هذا كان مولى عثمان بن عفان ، وكانت داره بدمشق في ربض باب الفراديس شرقي دمشق . وحكى ابن عساكر أن عمر بن عبد العزيز كان لام غيلان على رأيه ، فكفّ عن ذلك حتى مات عمر ، فلما مات سال غيلان في القدر سيل الماء ، وكان يفتي الناس لما حجّ مع هشام سنة (١٠٦) قال الأوزاعي : قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام بن عبد الملك ، فتكلم غيلان وكان رجلاً مفوّهاً ، ثم أكثر الناس الوقيعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر ، وأحفظوا هشام ابن عبد الملك عليه ، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه .

(٩) رجال الجهمية والمعتزلة (القدرية)
ممن روى لهما الشيخان البخاري
ومسلم في صحيحيهما

من المقرر في الأصول أن أئمة الرواية والأثر لم يتجافوا الرواية عن المبدّعين ، فقد تحملوا عن الشيعة والمرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم . ومع تصلب الشيخين في الرواة وتحرّيهما ، لم يريا مانعاً من الرواية عن أعلام من رمي ببدعة ، انتجاعاً للعلم واستقاء للحكمة من مناهلها . وقد سبر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أسماء من بذلك ممن خرّج البخاري . وسرد الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) منهم من خرّج له الشيخان أو أحدهما . وأما من رمي بذلك ممن روى لهم غير الشيخين فقد تكفّلت به كتب الرجال . ومن أشهرها الآن (نقد الرجال) للحافظ الذهبي .

ولما كان بحثنا في الجهمية والمعتزلة رأيت مما يتممه إيراد من سُمي من رجالهما في الصحيحين لنعلم بذلك تسامح المحدثين في الأخذ عمن رمي ببدعة — إذا كان ثقة صدوقاً — وفي تلقي السنّة منه طرحاً للتعصب ، واعترافاً بقدر ذوي الفضل .

(١) (بشر بن السري) قال السيوطي : رمي برأي جهم – وهو نفي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن – وقال الذهبي : حديثه في الكتب الستة ، روى عنه الإمام أحمد ، وقال كان متقناً للحديث عجباً . وقد زعم الذهبي أنه رجع عن التجهّم ، لكن يبطله تعصب الحميدي عليه ، وقوله : جهمي لا يحلّ أن يكتب عنه ، فمع كونه جهمياً روى عنه الأئمة المشاهير ، ولم يحفلوا بقول الحميدي ولا غيره فيه .

(٢) ثور بن زيد المدني (٣) ثور بن يزيد الحمصي (٤) حسان بن عطية المحاربي (٥) الحسن بن ذكوان (٦) داود ابن الحصين (٧) زكريا بن إسحق (٨) سالم بن عجلان (٩) سلام بن عجلان (١٠) سلام بن مسكين (١١) سيف بن سليمان المكّي (١٢) شبل بن عاد (١٣) شريك بن أبي نمر (١٤) صالح بن كيسان (١٥) عبد الله بن عمرو (١٦) عبد الله ابن أبي لبيد (١٧) عبد الله بن أبي نجيح (١٨) عبد الأعلى بن عبد الأعلى (١٩) عبد الرحمن بن إسحق المدني (٢٠) عبد الوارث بن سعيد الثوري (٢١) عطاء بن أبي ميمونة (٢٢) العلاء ابن الحارث (٢٣) عمرو بن أبي زائدة (٢٤) عمران بن مسلم القصير (٢٥) عمير بن هانىء (٢٦) عوف الأعرابي (٢٧) كهمس بن المنهال (٢٨) محمد بن سواء البصري (٢٩) هرون بن موسى الأعور النحوي (٣٠) هشام الدستوائي (٣١) وهب بن منبه (٣٢) يحيى بن حمزة الحضرمي .

قال السيوطي : هؤلاء رموا بالقدر ، وكلهم ممن روى له الشيخان أو أحدهما ا هـ وقال ابن تيمية : في هؤلاء – يعني القدرية – خلق كثير من العلماء والعباد ، كتب عنهم وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم . وقال الإمام أحمد : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة ، قال ابن تيمية : وهذا لأن مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة ا هـ .

(١٠) بيان أن الجهمية والمعتزلة لهم ما للمجتهدين

كما أن اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه ، فكذلك مسائل الكلام لعموم مفهومه لغة واصطلاحاً ووجوداً ، فإن الفِرَق التي تنوع اجتهادها في مسائل الكلام ، ربما تربو على مجتهدي الفروع ، وكيف لا تكون من المجتهدين وهي تستدل وتحكم ، وتبرهن وتقضي ، وتجادل خصومها بمآخذها ، وترى أن ما تستدل عليه هو الحق الذي لا يعقد على سواه ، ولا يدان الحق تعالى بغيره ؟

وجليّ أن ما يبعث على بذل الجهد في الفروع ، هو نظير ما يبعث عليه في الأصول أو أعظم ، فإن مسألة الرؤية وخلق الأعمال وخلق القرآن وإرادة الكائنات ، لمّا تشابهت الآيات والأخبار فيها ، ذهب كل فريق إلى ما رآه أوفق لكلام الله

وكلام رسوله الصلاة والسلام ، وأليق بعظمة الله سبحانه وثبات دينه ، فكانوا لذلك مجتهدين ، وفي اجتهادهم مأجورين وإن كانوا في القرب من الحق متفاوتين .

نعم لا يمكن أن يقال في مسائل الأصول أن كل مجتهد فيها مصيب ، وأن الحق فيها متعدد ، كما قاله الأكثرون في غيرها من مسائل الفروع المجتهد فيها ، وذلك لأن مسائل الأصول أمور ذاتية لا تختلف بالإضافة ، ولا تحتمل اجتهادين يمكن أن يكون الأمر على هذا أو ذاك ، بل لا بد من كونه على أحدهما البتة ، والأمور الذاتية لا تتبع الاعتقاد ، بل الاعتقاد يتبعها ، فلذلك كان المصيب فيها واحداً ، والحق منها واحداً ، والمخطىء معذوراً غير آثم ، لأنه بذل وسعه ، واستنفد طاقته ، وما يراه غيره نصاً يراه هو غير نص ، فالحقيقة عند أحدهما مجاز عند الآخر ، وبالعكس .

وقد ذهب الغزالي إلى أن الآثم غير محطوط عن المخالفين في مسائل الأصول . وحجته إتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرتهم ، وقطع الصحبة معهم ، وتشديد الإنكار عليهم ، مع ترك التشديد على المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه : هذا ما احتج به الغزالي . وعجيب من مثله أن يعدّ هذا دليلاً على تأثيمهم ! وأي مناسبة بين الدعوى والدليل ؟ على أن دعوى الإتفاق على ذم المبتدعة ومهاجرتهم مردودة بتلقي

أئمة الحديث عن كثير منهم ، وحمل السنن النبوية عنهم ، وجعلهم في الآثار حجة بينهم وبين ربهم ، وقد سبق لنا عدة ممن روى لهم الشيخان من الجهمية والمعتزلة والقدرية . وبقي ممن رويا لهم من الإباضية والمرجئة والشيعة عدد عديد كما تراه في مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر والتدريب شرح التقريب للسيوطي وميزان الإعتدال للذهبي . وقدمنا ما قاله الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة : (قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله) وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم (ثم قال) لكن من كان داعية لم يخرّجوا له ولهذا لم يخرّج أصحاب الصحيح لمن كان داعية ا هـ .

وقد اشتهر هذا (أعني أن من كان داعية إلى بدعته لم يخرّجوا له) مع أن العراقيّ اعترض ذلك بأن الشيخين إحتجّا بالدعاة، فاحتجّ البخاري بعمران بن حطان الخارجي ، واحتجّا بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني ، وكان داعية إلى الإرجاء، فأنى يستقيم مع ذلك دعوى هجران السلف لهم ، وقطع الصحبة معهم ، وهم قد حملوا عنهم من السنّة ما لم يوجد عند غيرهم ، وأصبح مرويّهم حجة دامغة أبد الآباد ؟ . نعم كان بعض السلف سلق بعض متقدمي الجهمية والقدرية بألسنةٍ حداد ، ورموهم بما هم براء منه ، وكان ذلك أيام ضعفهم وقلّتهم،

ما وقد إنتشر مذهبهم بعد ، ودالت الدولة لهم ، ودخل فيه قوم من العلماء والعباد ، فلم يسع من عاصرهم من أئمة الحديث إلاّ التحمّل عنهم وإنصافهم ، كما رأيت في عبارة الإمام أحمد المتقدمة .

فتبين مما ذكرناه أنما عوّل عليه الغزاليّ في المستصفى لا يصح دليلاً ولا شبهة مع ما عرفت من تخريج الشيخين عنهم ، بله غيرهما ، ممن نزل شرطه في تخريجه عن شرطهما ، كأصحاب السنن والمسانيد والمعاجم ، فإن هذه الكتب ملأى بالمبدّعين من الفرق كلها ، كما يعرفه من سبر طبقات الرجال ، ورأى رموز من خرج لهم من الرواة المشاهير .

وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها ما للمجتهدين ، أمر لا يرتاب فيه منصف ، والمجتهد معذور بل مأجور وإن أخطأ ، وإذا انتفى الإثم عن المجتهد فأنى يصح نبزه بالألقاب السوء ى والحفيظة عليه ؟ وهل فرّق الأمة وجعلها شيعاً وأذهب ريحها إلاّ هذا التنابز والإزراء المعيب ، مع ما يجمع الكل من أخوة الإسلام ؟

ولقد أنصف العلاّمة المقبلي في قوله في بحث الكلام مع المعتزلة من كتابه العلم الشامخ ما مثاله : إني لست بمعتزلي ولا أشعري ، ولا أرضى بغير الانتساب إلى الإسلام ، وصاحب

الشريعة عليه الصلاة والسلام ، وأعدّ الجميع إخواناً ، وأحسبهم على الحق أعواناً ، انتهى .

ومن طالع كتاب (حجج القرآن) للإمام أحمد الرازي الحنفي رحمه الله ، ورأى تمسك كل فرقة من فرق الإسلام بآيات وأخبار ذهب بها اجتهادها إلى أنها نصوص أو ظواهر فيما تذهب إليه ، عذرها ورحمها ، وعلم أنها لم تكل جزافاً ، وإنما وزنت الأمر بمعيار ما أدّى إليه النظر ، وتوخّت الحق جهدها . نعم ليس كل من يتوخى الحق يصيبه ، إلاّ أنه ليس على باذل جهده ملام ، والسلام .

وقد حكى السبكي في طبقاته عن أبيه انه وقف لبعض المعتزلة على كتاب سماه (طبقات المعتزلة) افتتح بذكر عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه ظناً منه أنه منهم وعلى عقيدتهم (قال السبكي) وهذا نهاية في التعصب ، فإنما ينسب إلى المرء من مشى على منواله اهـ وجليّ أن الذي أوصلهم إلى عد الصحابة منهم ، هو الشغف بمذهبهم ، والاعتقاد بأنه الحق والصواب . ولا غرو فإن الوَلِـع بمذهب يحاول أن يرد الكتاب والسنّة وخيار الناس إليه ، بيد أن من هؤلاء مجتهدين ، ومنهم مقلّدون، وبينهما بون عظيم ، فإن المجتهدين يؤثرون مذهبهم لما يرشدهم الدليل إليه ، فهم يستدلون ثم يعتقدون ، وأما المقلدون فهم يؤثرون مذهبهم حباً أو عصبية ، فيعتقدون

ثم يستدلون لما يعتقدون ، فإن رأوا خلافه أعرضوا عنه :
« فما أضيع البرهان عند المقلد » .

قال الإمام أحمد بن المختار الرازي في مقدمة كتابه (حجج القرآن) لما استخرج منه حجج كل طائفة ما مثاله : وما من فرقة إلاّ ولها حجة من الكتاب ، وما من طائفة إلاّ وفيها علماء ، نحارير فضلاء ، لهم في عقائدهم مصنّفات ، وفي قواعدهم مؤلفات ، وكل منهم يؤول دليل صاحبه على حسب عقيدته ووفق مذهبه ، وما منهم من أحد إلاّ ويعتقد انه هو المحق السعيد ، وأن مخالفه لفي ضلال بعيد « كل حزب بما لديهم فرحون » (قال) وليس قصدنا بيان مقولات المتكلمين من المتأخرين والمتقدمين ، ولكن القصد أن نذكر جميع حجج القرآن بطريق الاستيعاب ، ثم نذكر حجج الحديث ، لكل قوم من القديم والحديث ، لكيلا يعجل طاعن بطعنه في فرقة ، ولا يغلو قادح بقدحه في طائفة اهـ .

وكتابه هذا بديع جداً ، رتّبه على ثلاثين باباً ، في كل باب فصول جمّة، وقال رحمه الله في خاتمته ما صورته : هذا آخر ما أوردنا من حجج القرآن ، لجميع أهل الملل والأديان ، وهي (بمجموعها حجّة) على أصحاب الظواهر الذين يأبون

التأويل ، وينسبون مخالفيهم إلى التعطيل (وحجّة أيضاً) على المتعصّبين الذين يقابلون مخالفيهم بالتكفير والتضليل ، والتخطئة والتجهيل ، (وحجة أيضاً) على من ينكر النظر في كتب الأصول ، أو يقول فيها بالمنقول دون المعقول (وحجة أيضاً) على من يكفّر أهل القبلة ، أو يعير طائفة بالقلة ، أو يخرجهم ببدعة عن الملة (وحجة أيضاً) على من يجزم على مجتهد واحد بالإصابة ، أو يعجل في تضليل فرقة وعصابة (وحجة أيضا) على العلماء القاصرين أيضاً في العربية ، العالين في الجدل والعصبية اهـ .

(١١) شبهة الأثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الأثرية لما دالت لكل منهم الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ

قدّمنا أن شيوخ الرواية ، وأعلام الأثر ، كانوا يغرون الأمراء بمخالفيهم ، لما يذيعونه من تكفيرهم وزندقتهم ، وتمّ لهم الأمر في مثل غيلان والجعد ومحمد بن سعيد المصلوب وأمثالهم ، – كما حكيناه قبل .

قال الإمام ابن تيمية في بعض فتاويه : إن السلف الذين كفّروا الجهمية ، قالوا يُستتابون فإن تابوا وإلاّ قتلوا (قال

ابن تيمية) لكن من كان مؤمناً بالله ورسوله مطلقاً ، ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب ، فإنه لا يحكم بكفره ، حتى تقوم عليه الحجةالتي من خالفها كفر ،إذ كثير من الناس يخطىء فيما يتأوله من القرآن ، ويجهل كثيراً مما يرد من معاني الكتاب والسنّة ، والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون إلاّ بعد البيان (قال) والأئمة الذين أمروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ، ويقولون القرآن مخلوق ونحو ذلك ، قيل أنهم أمروا بقتلهم لكفرهم ، وقيل لأنهم إذا دعوا الناس إلى بدعتهم أضلّوا الناس ،فقتلوا لأجل الفساد في الأرض ، وحفظاً لدين الناس أن يضلّوهم اهـ .

هذا ما حكاه الإمام ابن تيمية في شبهة من أمر بقتلهم ، وقد حكى الشبهتين بصيغة التمريض ، ليشير إلى أن ما زعموه دليلاً ليس بدليل ولا شبهة ، فإن سفك دم المعصوم إنما يكون بأمر قاطع ، قد نص عليه نصاً لا احتمال فيه ولا اشتباه إذ مثله يكون من المحكمات الواضحات ، والأحكام الجليات ، لا تتجاذبه الآراء ، وتترادّه الأقوال ، لأنه لا أعظم بعد الشرك من سفك دم المعصوم ، وكل من أتى بالشهادتين فقد عصم دمه إلاّ بحقه المنصوص عليه ، والأحاديث في ذلك كثيرة شهيرة لا حاجة إلى إيرادها ، وكلها متفقة على أن كل من أظهر الإسلام فقد عصم دمه وماله ، وإن كان يخفي جحوداً أو تعطيلاً كالمنافقين ، لأن لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر .

إذا كان هذا الحكم في العصمة يعم المنافقين ، فكيف لا يتناول من لا يشك في إيمانه ، ويبذل وسعه لحفظ العقيدة . فأنى يستحل دمه لمجرد أنه تأوَّل باباً من أبواب العلم ، خالف فيه رأي غيره ، مع أنه لم يجحد من الدين شيئاً ؟

ومن هذا كل ما ذكروه في قتل الزنديق ، فإنه لا حجة فيه قاطعة ، ولا بيّنة ناصعة ، كما أوضحته في تعليقاتي على (الروضة الندية) للسيد صديق حسن خان ، والمدقق يرى أنه لا يمكن أن يؤتى في مسألة قتل الزنديق ببرهان من كتاب الله ولا من سنّة رسوله صلى الله عليه وسلم لا من نصٍّ محكم ولا من ظاهرٍ ولا من آحاد ولا صحيح ولا حسن ، لأن الزنديق إن أظهر الإسلام وأسرّ الإلحاد كالمنافق ، وبالإجماع هو معصوم الدم. وإن جهر بالكفر فلا يحكم عليه بالردة إلا بعد أن تزاح كل علة ، ولا يبقى لمرتاب شبهة ؛ وهناك تجري عليه أحكام المرتدّين .

وقد تقرر إجماعاً ان الحدود تدرأ بالشبهات ، فَمَنْ عكس القضية أن تجلب الحدود بالشبهات ، والبحث يدريه حق الدراية من تطلب لكل فرع دليله من الكتاب أو السنّة ، ولم يعول إلاّ عليهما .

وبالجملة فدعوى كفر مثل هذه الفرق مردودة بما ذكرنا . وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، في كتابه (موافقة

صريح المعقول لصحيح المنقول) أن الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ، أو الإمتناع عن متابعته ، كما سنأثره عنه بعد مفصلاً في بحث « حظر الأئمة المحققين ، من رمي فرق المسلمين بالتكفير » فسقط دعوى هدر دمهم بالتكفير .

وأما دعوى إستحلال دمهم بأنهم من السعاة في الفساد في الأرض ، فمردودة بأن الآية لا تعم مثلهم قط وإن جرينا على أن العبرة بعموم اللفظ ، لأن العموم في الآية إنما هو فيما شابه الحالة التي نزلت فيها أعني فيمن كان محارباً لله ورسوله محاداً لهما ، متظاهراً بالكفر بالدين ، ساعياً بإفساد السابلة بالقتل والنهب وإخلال الأمن ، فالعموم هو في كل من اتصف بذلك ، في أي زمان ومكان ، فمن أين يشمل عموم الآية من كان مؤمناً قانتاً محافظاً على شعائر دينه ، متأولاً في أبواب من العلم ما تتسع له اللغة ، ولا يأباه اللسان ، وهو لم يُرَد من لفظ الآية لا منطوقاً ولا مفهوماً ، ولم تنزل في مثله . وفي الحقيقة هذا جلي لا يحتاج إلى أن ينبّه على مثله ، لأن هذه الفرق المتأوّلة مؤمنة موحدة مطيعة لله ورسوله ، ليست محاربة لله ورسوله ، ولا محادة لهما ، ولا ساعية في الأرض بالفساد قتلاً ونهباً ، فمن المحال أن يدعى شمول الآية لها ، وهل يعم المؤمنين ما نزل في الكافرين ؟ والقائل بذلك من السلف مخطىء في اجتهاده ، أو أنه لم يبذل الوسع فيه ، ولذلك خالف

فيه الأئمة المحققون وأجمعوا على عدم تكفيرهم كما سيأتي مأثوراً .

وكأن الذي سبب لهم ما سبب من الاضطهاد ، هو ضعفهم في أول الأمر وقلّتهم ، ولذلك لما كثروا وقوي حزبهم ، وتمذهب لهم في عهدهم من كل ورع وتقي ، من هو قدوة وعدل رضي ، لم يرَ مخالفوهم بدّاً من تحمّل الحديث والعلم عنهم ، حرصاً على الحكمة أن تضيع بموت أهلها ، كما قدّمنا عن الإمام أحمد ، في اعتذاره عن الرواية عن القدرية ، مع أنهم فرقة من الجهمية – هذا ما كان من أمر الأثرية ، في اضطهاد الجهمية – .

وأما الجهمية (المعتزلة) فقد اعتذروا عن إضطهاد خصومهم – الأثرية – لما دالت لهم الدولة ، بما قدّمناه من نص كتاب المأمون في المحنة المشهورة ، وبما أوضح بعضه أيضاً خطيبهم (الجاحظ) فقد قال[1] : « وبعد فنحن لم نكفر إلاّ من أوسعناه حجة ، ولم نمتحن إلاّ أهل التهمة ، ليس كشف المتهم من التجسس ، ولا إمتحان الظنين من هتك الأستار ، ولو كان كل كشف هتكاً ، وكل امتحان تجسّساً ، لكان القاضي أهتك الناس لستر ، وأشد الناس كشفاً

(١) نقلا عما طبع له في حاشيـة الكامـل للمبـرد ج ٢ ص (١٣١) فما بعدها .

لعورة ، (قال) والذين خالفوا في العرش إنما أرادوا نفي التشبيه فغلطوا ، والذين أنكروا أمر الميزان إنما كرهوا أن تكون الأعمال أجساماً وأجراماً غلاظاً ، فإن كانوا قد أصابوا فلا سبيل عليهم ، وإن كانوا قد أخطأوا فإن خطأهم لا يتجاوز بهم إلى الكفر ، وقولهم وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه للخالق بالمخلوق ، فبين المذهبين أبين الفرق ، وقد قال صاحبكم [1] للخليفة المعتصم — يوم جمع الفقهاء والمتكلمين والقضاة والمخلصين ، إعذاراً وإنذاراً — : امتحنتني وأنت تعرف ما في المحنة ، وما فيها من الفتنة ، ثم امتحنتني من بين جميع هذه الأمة . قال المعتصم : وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك ولو لم يكن قد حبسك على تهمة ، لأمضى الحكم فيك ، ولو لم يخفك على الإسلام ما عرض لك ، فسؤالي إياك عن نفسك ليس من المحنة ، ولا من طريق الإعتساف ، ولا من طريق كشف العورة ، إذا كانت حالك هذه الحال ، وسبيلك هذه السبيل .

(ثم قال الجاحظ) وكان آخر ما حج [2] فيه ان أحمد ابن أبي دؤاد قال له : أليس لا شيء إلاّ قديم أو حديث ؟ قال : نعم ، قال أوليس القرآن شيئاً ؟ قال : نعم ، قال : أوليس

---

(١) يعني الامام احمد رحمه الله يخاطب به الاثرية .
(٢) يعني الامام احمد رحمه الله .

لا قديم إلاّ الله ؟ قال : نعم ، قال : فالقرآن إذاً حديث . قال : ليس أنا متكلم (ثم قال الجاحظ) وزعم [1] يومئذ أن حكم كلام الله تعالى كحكم علمه ، فكما لا يجوز أن يكون علمه محدثاً ومخلوقاً ، فكذلك لا يجوز أن يكون كلامه مخلوقاً ومحدثاً . فقال له ابن أبي دؤاد : أليس قد كان الله يقدر أن يبدّل آية مكان آية ، وينسخ آية بآية ، وأن يذهب بهذا القرآن ويأتي بغيره ، وكل ذلك في الكتاب مسطور ؟ قال : نعم . قال : فهل كان يجوز هذا في العلم ؟ وهل كان جائزاً أن يبدل الله علمه ويذهب به ويأتي بغيره ؟ قال : لا ، قال له روينا في تثبيت ما نقول الآثار ، وتلونا عليك الآية من الكتاب وأريناك الشاهد من العقول التي بها لزم الناس الفرائض ، وبها يفصلون بين الحق والباطل ، فعارضنا أنت الآن بواحدة من الثلاث ، فلم يكن ذلك عنده .

(ثم قال الجاحظ) وعبتم علينا إكفارنا إياكم ، واحتجاجنا عليكم بالقرآن والحديث ، وقلتم تكفّرونا على إنكار شيء يحتمل التأويل ، ويثبت بالأحاديث ؟ فقد ينبغي لكم أنلا تحتجّوا في شيء من القدر والتوحيد بشيء من القرآن والحديث ، وأن لا تكفّروا أحداً خالفكم في شيء ، وأنتم

---

(١) يعني الامام احمد ايضا .

أسرع الناس إلى إكفارنا ، وإلى عداوتنا والنصب لنا اهـ .
كلام الجاحظ .

فانظر إلى حججهم وحجاجهم ، وإعتذار الخليفة وقتئذ بالخوف على الإسلام من خصومهم ، تعلم أنه بلغ عقدهم بمذهبهم مبلغاً لا غاية وراءه من التيقّن والتصلّب ، مع أن كل ما ذكروه لا يحل اضطهادهم لمخالفيهم ، إذ الرأي إنما يدفع بالحجة والبرهان ، لا بقوة السلطة والسلطان .

وأعجب ما جاء في كلام الجاحظ قوله : « وعبتم علينا إكفارنا إياكم – إلى قوله – : وأنتم أسرع الناس إلى إكفارنا » إذ يدل أن الشدّة والعداء والحدّة أصارت الفريقين إلى استحلال إيقاع كلٍ بالآخر ما يستطيعه من ضروب الإيذاء بالقول والفعل ، حتى صار يخيّل للمرء أن ذات هذه المذاهب من شأنها أن تملأ قلوب ذويها بغضاً ونفاراً من مخالفيها ، وأنها منبت للإحن ، ومصدر للمحن والفتن .ولقد أثّر هذا النبذ في أتباع الفريقين تأثيراً لم تحمد عقباه ، إذ لا تمحوه من أنفس كلٍ منهم كرور الأيام ، ولا مرور الأعوام ، ما دام يقرأ في زبر كل فريق خلاف عقد الآخر ، والتشنيع عليه ، ولم ينج من هذه الحفائظ والشحناء إلاّ من نفض غبار التقليد ، وأوى من الاجتهاد إلى ركن شديد .

ولقد يعجب المرء من (أحمد بن أبي دؤاد) وله من

وفرة العقل ، وكبر الفهم والنبل ، ما أصاره من أفراد الرجال ، كما يدريه من قرأ أخباره في مثل تاريخ ابن خلكان ، ومع ذلك يغري الملوك بمن خالف مذهبه ، ويسعى لديهم بما يعجل نكالهم ، وقد أُثِر عنه من ذلك ما شوّه وجه حياته ، وكسف شمس فضائله ، فقد بلغ به التعصب لمذهبه ما أصاره يؤذي من أهل مذهبه من يخالف بعض مسائل منه ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفرج الأصفهاني في كتاب الأغاني في أخبار سعيد ابن حميد البغدادي الكاتب الشاعر المشهور إن أباه كان وجهاً من وجوه المعتزلة فخالف أحمد بن أبي دؤاد في بعض مذهبه ، فأغرى به المعتصم ، وقال إنه شعوبي [1] زنديق ، فحبسه مدة طويلة ، ثم بانت براءته له أو للواثق بعده ، فخلى سبيله ، وكان شاعراً أيضاً ، فكان يهجو أحمد بن أبي دؤاد بقوله :

لقد أصبحت تنسب في إياد
بـأن يكنى أبوك أبا دُؤاد

---

(١) في الاساس : فلان شعوبـي ومن الشعوبية ، وهم الذين يصغرون شأن العـرب ، ولا يـرون لهم فضلا على غيرهم : والشين مضمومة . وفي التاج : قال ابن منظور : وقد غلبت الشعوب بلفظ الجمع على جيل العجم حتى قيل لمحتقر امر العرب شعوبي اضافوا الى الجمـع لغلبتـه على الجيل الواحد كقولهم انصاري اهـ وللامام ابن قتيبة كتاب في الرد على الشعوبية سماه (كتاب العرب) ظفرتبكراريس من اول مخطوطة ، وقد نشرنـاها في مجلة المقتبس فـي الجزء (١١) من المجلد (٤) .

فلو كان اسمه عمرو بن معدي

دعيت إلى زبيـــد أو مــــراد

لئن أفسدت بالتخويف عيشي

لما أصلحت عيشك في إيـــاد

وإن تلك قد أصبت طريف مال

فبخلك بـــــاليسير من التلاد

هذا ما قصه الأصفهاني ، وبه يظهر مبلغ تعصب إبن أبي دؤاد في مذهبه ، حتّى صار يستحلّ لأجله الوشاية والسعاية بالأبرياء والأتقياء ، ولقد آذى بذلك نفسه فأصبح ممقوتاً منسي الفضائل على كثرتها فيه ، حتّى قال عنه الذهبي في الميزان : جهمي بغيض .

وحكى السبكي في ترجمة محمد بن الحسن البحّاث من كبار قضاة الشافعية : أن الصاحب بن عباد عرض عليه مرة القضاء ، على شرط إنتحال مذهبه – يعني الإعتزال – فامتنع وقال : لا أبيع الدين بالدنيا : فتمثّل لهالصاحب بقول القائل :

فــــلا تجعلني للقضاة فريسة

فـــإن قضاة العـــالمين لصوص

مجالسهم فينـــا مجالس شرطة
وأيديهم دون الشصوص شصوص[1]

فأجابه البحّاث بديهةً بقوله :

سوى عصبة منهم تخص بعفة
ولله في حكم العموم خصوص
خصوصهم زان البلاد وإنما
يزين خواتيم الملوك فصوص

وهذا أيضاً مما يستنكر من مثل الصاحب ، وهو ما هو . ولقد قال عنه الثعالبي في اليتيمة : ليست تحضرني عبارة أرضاها للإفصاح عن علو محله في العلم والأدب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفرّده بغايات المحاسن ، وجمعه أشتات المفاخر ، الخ . ومع هذا فهو يحول دون ذوي الكفاءة في القضاء إلاّ بتقليدهم مذهبه ، ولكن لا عجب ما دامت مسائل المذاهب صارت عند مقلّديها عقائد ، والمعتقد لا يرفع لسوى عقيدته رأساً ، ولا يقيم لغيرها وزناً ، ولا يعير لمخالفه أذناً ، وبالله التوفيق .

---

(١) جمع شص (بالكسر) حديدة عقفاء يصاد بها السمك ويفتح) والشص اللص الحاذق اهـ قاموس .

وقد أشار لضروب اضطهادهم ، وما آلت إليه عاقبة أمرهم ، الإمام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله ، في خلال فتوى له بقوله : وقد اشتهر الإمام أحمد بمحنة هؤلاء الجهمية فإنهم أظهروا القول بإنكار صفات الله تعالى وحقائق أسمائه ، وإن القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس إلى ذلك ، وعاقبوا من لم يجبهم إمّا بالقتل وإما بقطع الرزق ، وإما بالعزل عن الولاية ، وإما بالحبس والضرب ، وكفّروا من خالفهم ، فثبّت الله تعالى الإمام أحمد حتى أظهر الله به باطلهم ، ونصر أهل الإيمان والسنّة عليهم ، وأذلهم بعد العز ، وأخملهم بعد الشهرة ، واشتهر عند خواص الأمة وعوامّها : إن القرآن كلام الله ، غير مخلوق ، وإطلاق القول أن من قال إنه مخلوق فقد كفر ا هـ وما كان أغنى الفئتين عن الغلوّ والفتون ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

(١٢) ما نتج من تعصب الجهمية والأثرية وبيان آفة الغلو في التعصب

(قال الإمام الغزالي) في إحياء علوم الدين : وأما الكلام ـ أي علم الكلام ـ فمقصوده حماية المعتقدات التي نقلها أهل السنّة من السلف الصالح لا غير .

(ثم قال) ويحتاج إليه لمناظرة مبتدع ، ومعارضة بدعته بما يفسدها وينزعها عن قلب العامّي ، وذلك لا ينفع إلاّ مع العوام ، قبل اشتداد تعصّبهم . وأما المبتدع بعد أن يعلم من الجدل ولو شيئاً يسيراً ، فقلّ ما ينفع معه الكلام ، فإنك أن أفحمته لم يترك مذهبه ، وأحال بالقصور على نفسه ، وقدّر أن عند غيره جواباً ما ، وهو عاجز عنه، وإنما أنت ملبس عليه بقوة المجادلة . وأما العامي إذا صرف عن الحق بنوع جدل يمكن أن يرد إليه بمثله قبل أن يشتدّ التعصب للأهواء ، فإذا اشتد تعصبهم وقع اليأس منهم ، إذ التعصب سبب يرسّخ العقائد في النفوس ، وهو من آفات علماء السوء ، فإنهم يبلغون في التعصب للحق ، وينظرون إلى المخالفين بعين الإزراء والإستحقار ، لتنبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة ، وتتوفر دواعيهم على طلب نصرة الباطل ، ويقوى غرضهم في التمسّك بما نسبوا إليه ،ولو جاؤوا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة لا في معرض التعصب والتحقير ، لأنجحوا فيه ، ولكن لما كان الجاه لا يقوم إلاّ بالإستتباع ، ولا يستميل الأتباع مثل التعصب واللعن والشتم للخصوم ، اتخذوا التعصب عادتهم وآلتهم ،وسمّوه ذبّاً عن الدين ، ونضالاً عن المسلمين ، وفيه على التحقيق هلاك الخلق ، ورسوخ البدعة في النفوس اهـ .

(وقال الغزالي (رحمه الله أيضاً)ـفي الجدل المذموم ومضراته : وله ضرر آخر في تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة ،

وتثبيتها في صدورهم ، بحيث تنبعث دواعيهم ، ويشتد حرصهم على الإصرار عليه (قال) ولكن هذا الضرر بواسطة التعصّب الذي يثور من الجدل ، ولذلك ترى المبتدع العاميّ يمكن أن يزول إعتقاده باللطف في أسرع زمان ، إلاّ إذا كان نشوءه في بلد يظهر فيها الجدل والتعصب ، فإنه لو اجتمع عليه الأولون والآخرون لم يقدروا على نزع البدعة من صدره ، بل الهوى والتعصب وبعض خصوم المجادلين وفرقة المخالفين يستولي على قلبه ، ويمنعه من إدراك الحق ، حتى لو قيل له هل تريد أن يكشف الله تعالى لك الغطاء ، ويعرّفك بالعيان إن الحق مع خصمك ؟ لكره ذلك خيفة أن يفرح به خصمه (قال) وهذا هو الداء العظيم الذي استطار في البلاد والعباد ، وهو نوع فساد أثاره المجادلون بالتعصب فهذا ضرره ا هـ .

وقال العلاّمة المقبلي في العلم الشامخ : واعلم أن الخلاف والتعصب والتحزّب هو الذي حمل سيوف بعض المسلمين على بعض ، وحلّل دماءهم وأموالهم وأعراضهم ، وحرّف الكتاب والسنّة ، ثم صيرهما كالعدم بسد باب الاجتهاد ا هـ .

(وقال أيضاً) ثم ترتب على الافتراق تقديم كلٍ لعمود الشقاق ، وصار كل منهم إنما يعتز بمن مال إليه من الملوك على خصمه ا هـ .

وبالجملة من أعظم آفات التعصب ما نشأ عنه من التفرق

والتعادي ، بحيث صار يرثه المتأخر عن المتقدم ، حتى أصبح يبغض القريب قريبه إذا وجده يخالف رأيه ، ويلصق به كل تهمة شنعاء ولو أقام على صحة رأيــه من البراهين ، بل بلغ احتقار بعضهم لبعض مبلغاً دفع به إلى أن يحنق على مخالفه ، ويتحين الفرص للإيقاع به ، حتى إذا بدرت منه هفوة ، أو ظهرت زلة—ولا معصوم إلا من عصم الله— رفع مخالفه عقيرته بتأنيبه ، وملأ الأرض والسماء صراخاً بتشهيره ، غير مبالٍ بما حظره الشرع مما يولّد البغضاء والشحناء ،ويفكّك عرى الإخاء ، ولا ملام على الدهماء ، من ترويج مثل هذه الخطة الشائنة لغرقهم في بحار الجهل ، وإنما يلام قادة الأفكار على احتذائهم هذا الحذو ، ونسجهم على هذا المنوال ، إذ لولا صخب هؤلاء الرهط ، وبثّهم هذه الألقاب في النفوس ، لكانت الأمة متماسكة الأجزاء ، متينة عرى المحبة بين الأفراد .

نعم لا بأس أن تنتقد الأقوال ، وتُضعَّف بالبرهان ، ويوضح كل خطإ ينجم عنها ، ولكن الذي يجب التوقي منه هو أن يتشاحن قادة العقول ويتطاحنوا ويتباغضوا لما لا يصح أن يكون سبباً معقولاً ، وأن يثب كلٌّ على مخالفه وثبة الغادر المنتقم ، فيود أن ينكل به أو يمزقه شر ممزق ، فيقتفي أثرهم مقلّدهم ، فتصبح الأمة أعداء متشاكسة، وأحزاباً متنافرة ، بشؤم التعصب الذميم ، الذي لم يتمكن من أمة إلاّ وذهب بها مذهب التفرّق والانحطاط ، وأضعف قواها ، وأحاق بها

الخطوب والارزاء ، فمن الواجب العمل على ملاشاة الشحناء والشقاق ، والقيام بالتحاب والاتفاق ، وبالله التوفيق .

(١٣) حظر الأئمة للمحققين ، رمي فرق المسلمين بالكفر والفسق

من أعظم ما بليت به الفرق الإسلامية ، رمي بعضها بعضاً بالفسق والكفر ، مع أن قصد كلٍ الوصول إلى الحق ، بما بذلوا جهدهم لتأييده واعتقاده ، والدعوة إليه ، فالمجتهد منهم وإن خطأ مأجور (وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية) في كتابه موافقة صريح المعقول ، لصحيح المنقول[1] عن الإمام الرازي (في نهاية العقول) في مسألة التكفير ما مثاله :

« قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتاب (مقالات الإسلاميين) : اختلف المسلمون بعد نبيهم في أشياء ضلّل فيها بعضهم بعضاً وتبرّأ بعضهم من بعض فصاروا فرقاً متباينين ، إلاّ أن الإسلام يجمعهم فيعمّهم . فهذا مذهبه ، وعليه أكثر الأصحاب ، ومن الأصحاب من كفّر المخالفين .

« وأما الفقهاء ، فقد نقل عن الشافعي رضي الله عنه قال :

---

(١) جزء ١ صفحة ٤٩ وما بعدها من الطبعة الاميرية على حاشية منهاج السنة .

لا أرد شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطابية[1] ، فإنهم يعتقدون حل الكذب . وأما أبو حنيفة رضي الله عنه ، فقد حكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن أبي حنيفة أنه لم يكفّر أحداً من أهل القبلة . وحكى أبو بكر الرازي عن الكرخي وغيره مثل ذلك .

« وأما المعتزلة ، فالذين كانوا قبل أبي الحسين تحامقوا وكفّروا أصحابنا في إثبات الصفات وخلق الأعمال . وأما المشبهة فقد كفّرهم مخالفوهم من أصحابنا ومن المعتزلة ، وكان الأستاذ أبو إسحق يقول : أكفّر من يكفّرني ، وكل مخالف يكفّرنا فنحن نكفّره وإلاّ فلا » .

ثم قال الرازي : « والذي نختاره أن لا نكفر أحداً من أهل القبلة والدليل عليه أن نقول المسائل التي اختلف أهل القبلة فيها مثل إن الله تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟ وانه هل هو متحيز ، وهل هو في مكان وجهة ، وهل هو مرئي

---

(١) فرقة من غلاة الشيعة منسوبة الى ابي الخطاب محمد ابن مقلاص كان قبحه الله من الغلاة في جعفر الصادق عليه السلام ادعى له علم الغيب وغير ذلك حتى لعنه الصادق مرارا لفساد عقيدته وخبثه وكذبه عليه وقد تبرأ الصادق عليه السلام منه ، ومن أراد الوقوف على اخبار ابي الخطاب فليرجع الى كتاب رجال الشيعة للكشي فقد اسهب في شأنه في عدة اوراق اهـ .

أم لا ؟لا يخلو أمّا أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقّف ، والأول باطل ، إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين ، لكان الواجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلمّا لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث من هذه المسائل في زمانه عليه السلام ، ولا في زمان الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول ، وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحاً في حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضي الامتناع من تكفير أهل القبلة » اهـ .

ثم قال الإمام ابن تيمية بعد ذلك : « والأصل في هذا الباب أن الألفاظ نوعان مذكور في كتاب الله وسنّة رسوله وكلام أهل الإجماع ، فهذا يجب باعتبار معناه وتعليق الحكم به ، فإن كان المذكور به مدحاً استحق صاحبه المدح ، وإن كان ذماً استحق الذم ، وإن ثبت شيئاً وجب إثباته وإن نفى شيئاً وجب نفيه ، لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق ، وكلام أهل الإجماع حق . ومن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذموماً كإسم الكافر والمنافق والملحد ونحو ذلك ، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محموداً كإسم المؤمن والتقي والصديق ونحو ذلك » .

« وأما الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع ، فتلك لا يجوز تعليق المدح والذم والإثبات والنفي على معناها ، إلاّ أن يبين أنه يوافق الشرع ، والألفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر والعرض ، فمن كانت معارضته بمثل هذه الألفاظ لم يجز له أن يكفـّر مخالفه إن لم يكن قوله مما يبين الشرع إنه كفر ، لأن الكفر حكم شرعي متلقّى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأً في العقل يكون كفراً في الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صواباً في العقل يجب في الشرع معرفته . ومن العجب قول من يقول من أهل الكلام : إن أصول الدين التي يكفـّر مخالفها هي علم الكلام الذي يعرف بمجرد العقل ، وأما ما لا يعرف بمجرد العقل فهي الشرعيات عندهم ، وهذه هي طريقة المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم كأتباع صاحب الإرشاد وأمثالهم فيقال لهم : هذا الكلام يتضمن شيئين : أحدهما إن أصول الدين هي التي تعرف بالعقل المحض دون الشرع . والثاني إن المخالف لها كافر ، وكل من القدمتين ،وإن كانت باطلة ، فالجمع بينهما متناقض ، وذلك أن ما لا يعرف إلاّ بالعقل لا يعلم أن مخالفه كافر الكفر الشرعي ، فإنه ليس في الشرع أن من خالف ما لا يعلم إلاّ بالعقل يكفـّر ، وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به ، أو الإمتناع من متابعته ، مع العلم بصدقه ، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم ، وفي الجملة

فالكفر متعلق بما جاء به الرسول لا بمجرد ما يعلم بالعقل ، فكيف يجوز أن يكون الكفر بأمور لا تعلم إلاّ بالعقل ؟ إلاّ أن يدل الشرع عـلى أن تلك الأمور التي لا تعلم إلاّ بالعقل كفر ، فيكون حكم الشرع مقبولاً ، لكن معلوم أن هذا لا يوجد في الشرع بل الموجود في الشرع تعليق الكفر بما يتعلق به الإيمان ، وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة ، فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته .

ومن تدبر هذا رأى أهل البدع من النفاة يعتمدون على مثل هذا فيبتدعون بدعاً بآرائهم ، وليس فيها كتاب ولا سنّة، ثم يكفّرون من خالفهم فيما ابتدعوه ، وهذا حال من كفّر الناس بما أثبتوه من الأسماء والصفات التي يسميها هو تركيباً وتجسيماً وإثباتاً لحلول الصفات والأعراض به ونحو ذلك من الأقوال التي ابتدعها الجهمية والمعتزلة ثم كفّروا من خالفهم فيها » اهـ كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله .

ولب هذا كله قوله « فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ، ولا كفر مع تصديقه وطاعته » وما ذكره ونقله قبل هو الفيصل في هذا الباب .

وقال رحمه الله في شرح الأصفهانية : « خاصة أهل السنّة المتبعين للرسول صلى الله عليه وسلم هي أنهم يتبعون الحق ويرحمون من خالفهم بإجتهاد ، حيث عذره الله ورسوله » اهـ

وإنما رحموه لأنهم تجمعهم معه أخوة الإيمان ، وقد قال تعالى « رحماء بينهم » فالمؤمنون مهما اختلف اجتهادهم ، وتباينت مداركهم ، فهم أخوة يتراحمون ، يتآلفون ولا يتباغضون ، ولا يلزم من اختلاف الرأي اختلاف القلوب ، وبالله التوفيق .

(١٤) بيان انه لا تضليل ، لمن أصاره اجتهاده إلى التأويل

قدمنا أولاً أنا لم نرد في هذه الورقات ذكر عقائد الجهمية والمعتزلة ، ولا مناقشتهم ، لأن لذلك مواضع معروفة ، لاسيّما وهذا المقام طويل الذيل ، متشعّب المناحي ، ويكفي أنه لأجله صنف ودوّن علم الكلام ، وإنما أردنا تعرّف شأن هاتين الفرقتين من الوجهة التاريخية ، وقد أتينا على جمل منها .

بقي التنبيه على النصفة مع مجتهدي فرق الإسلام ، ومجافاة التضليل عن كل من التزم قانون التأويل ، فنقول : قد وقر في قلوب كثير من الناس رمي أمثال المعتزلة بالمروق والضلال والزيغ ، تقليداً لمن ينبزهم بذلك من حشوية المتفيهقين ، وهذا من أغرب الغريب ، إذ كيف يصح هذا وكان القائمون بمذهب المعتزلة خلفاء الإسلام في العهد العباسي ، وقضاتهم وعدة من علمائهم ؟ وهم يحتجّون لما يدعون ، ويبرهنون على ما يذهبون . لا جرم أنهم — وإن أخطأوا — لمجتهدون .

ومما يدل على أن هذا العقد بلغ تمكن صحته من نفوسهم منتهاه من اليقين حملهم الخلفاء على إكراه الناس عليه ابتغاء نجاتهم – بزعمهم – بتصحيح عقيدتهم على ما يرون ، وجليٌّ أن كل من استدل على ما يراه ، واحتجّ على دعواه ، فقد آذن باجتهاده فيه ، وتحرّى الحق فيما يقصده ويبغيه ، فقصارى أمره إذا نقض برهانه ودحضت حجته ، أن يكون مجتهداً مخطئاً ، هو معذور بل مأجور ، إذ لم يرد إلا الحق ، فمن أين يسوغ بعد ذلك قرض الأعراض بالتضليل والتفسيق ، وتثوير المنبوز على المقابلة بالمثل بل الأمثال ، والخروج بالإقذاع عن آداب المناظرة والجدال .

إن نبز الفرق المتجادلة بتلك الألقاب أوجب أن تصرف الألباب عن النظر في أدلة كل منها ، لتزن المقبول منها بمعياره ، والمردود بمقداره ، لأنها حاولت الضغط على الأفكار ، وحرمانها من حرية البحث والنظر والتأمل ، لتحملها على رأي واحد ، ومذهب منفرد ، وذلك ما كان ولن يكون .

إن اختلاف الآراء لا يدعو بطبيعته إلى الحفائظ والأضغان ، وغرس الأحقاد والشنآن ، ولكن أكثر الفرق استولت على مناظريها الضغائن ، فذهبت بهم مذهب التشفي والانتقام ، هذه بالنبز بالألقاب السوءى ، وتلك بها أو بسلطتها الجائرة ، واضطهادها لمخالفيها بضروب العذاب .

من عجيب أمر التنابز ، أن الإغراق فيه قد يغري خلي الذهن بالبحث عن المنبوز والتنقيب عنه ، فيحمله على التأمل في مدركه ،والتبصّر في مآخذه ، فربما انضم إليه وشايعه تقليداً أو نظراً واستدلالاً .

فالمتحاملون على فئة قد يحببون فيها من حيث يريدون التنفير منها ، ويجذبون إليها مما يأملون به الإبعاد عنها ، ويصدق فيهم قول القائل :

* دع عنك لومي فإن اللوم إغراء *

هؤلاء المتحاملون يرون أعظم منفر عن خصومهم هو التكفير ، وفاتهم أن هذا لا يغني من البرهان ، ولا يجزىء من الحق شيئاً ، بل قد يكون من أعظم أمانيّ الخصوم ، فإن الفكر الذي يحارب بهذا الاسم ربما يكون قد بلغ أشدّه واستوى ، ووصل إلى أعماق الرسوخ ورسا .

ولما حاول أعداء حجة الإسلام الغزالي عليه الرحمة والرضوان رميه بالكفر ، (وما أسهل رميهم به لأمثاله) لمخالفته الأشعري انتدب لتأليف كتاب يهدي إلى حقيقة الكفر والزندقة ، سماه « فيصل التفرقة ، بين الإيمان والزندقة » قال في خطبته : فهوِّن أيها الأخ المشفق على نفسك ، لا يضيق به صدرك ، وفلّ من غربك قليلاً ، واصبر على ما يقولون واهجرهم هجراً جميلاً ، واستحقر من لا يُحسد ولا

يقذف ، واستصغر من بالكفر والضلال لا يعرف » [1] .

ونقل الإمام الغزالي أيضاً في المستصفى أن علياً كرم الله وجهه استأذنه قضاته في البصرة في القضاء بشهادة أهل البصرة من الخوارج وغيرهم أو ردّها ، فأمرهم بقبولها كما كان قبل الحرب ، لأنهم حاربوا على تأويل ، وفي رد شهادتهم تعصب وتجديد خلاف ا ه فانظر كيف تسامح مع أهل التأويل المبدعين وقبل شهادتهم وزكاهم وعدلهم ، فهل يصح بعد هذا النبز بالتفسيق أو التضليل ؟ حاشا وكلا ! وهذا لمن عرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال ، والله المستعان .

(١٥) ما وصى به الأئمة من اطراح أقوال العلماء بعضهم في بعض ، ومن التماس الحكمة أينما وجدت

روى الإمام حافظ المغرب يوسف بن عبد البر في كتابه (جامع العلم وفضله) في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : استمعوا علم العلماء ، ولا تصدقوا بعضهم على بعض . وعنه رضي الله عنه قال : خذوا العلم حيث وجدتم ، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض .

---

(١) يشير رحمة الله الى ان ذلك صار وقفا على اخيار العلماء واعلام الجهابذة الحكماء ، ولقد صدق رحمه الله وشاهده الاستقراء من لدن عصره وقبله الى الان .

وعن مالك بن دينار قال : يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض .

وعن عبد العزيز بن أبي حازم قال : سمعت أبي يقول : العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم الغنيمة ، وإذا لقي من هو مثله ذاكره ، وإذا لقي من هو دونه لم يَزْهُ عليه ، حتى كان هذا الزمان ، فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه ، حتى يرى الناس إنه ليس به حاجة إليه ، ولا يذاكر من هو مثله ، ويزهى على من هو دونه ، فهلك الناس .

(قال الإمام ابن عبد البر) : لقد تجاوز الناس الحد في الغيبة والذم فلم يقنعوا بذم العامة دون الخاصة ولا بذم الجهّال دون العلماء ، وهذا كله يحمل عليه الجهل والحسد . ثم قال رحمه الله : ومن صحت عدالته ، وعُلمت بالعلم عنايته ، سلم من الكبائر ولزم المروءة ، وكان خيره غالباً ، وشره أقل عمله ، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به ، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله .

(وقال الذهبي) في ميزان الاعتدال – في ترجمة أبي نعيم أحد الأعلام : صدوق تكلم فيه ابن منده بلا حجة كما تكلم هو في ابن منده (قال الذهبي) ولا أقبل قول كل منهما في الآخر ، بل هما عندي مقبولان . ثم قال : وكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ، ولا سيّما إذا لاح لك أنه لعداوة

أو لمذهب أو لحسد ما ينجو منه إلا من عصم الله (قال) : وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصّدّيقين ، فلو شئت لسردت من ذلك كراريس ا هـ .

قال العلامة المقبلي : وأشدّها عداوة ما كان من قبل المذهب لأنه يزعمه ديناً ، ويمرن عليه فيغر نفسه أنه دين ، وحظ الهوى في ذلك أوفى وأوفر ، نسأل الله العافية ، وأن يجعلنا ممن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى .

وروى الإمام ابن عبد البر في كتاب (جامع العلم) في باب الحال التي ينال بها العلم ، عن علي كرّم الله وجهه قال : العلم ضالة المؤمن فخذوه ولو من أيدي المشركين ، ولا يأنف أحدكم أن يأخذ الحكمة ممن سمعها منه . وعنه كرّم الله وجهه قال : الحكمة ضالّة المؤمن يطلبها ولو في أيدي الشرط .

وروى ابن عبد البر قبل هذا الباب عن أيوب قال : انك لا تعرف خطأ معلّمك حتى تجالس غيره ، وعن علي رضي الله عنه قال: إن الناس أبناء ما يحسنون وقدر كل امرىء ما يحسن ، فتكلموا في العلم تتبين أقداركم .

(قال ابن عبد البر) : إن قول علي بن أبي طالب « قيمة كل امرىء ما يحسنه » لم يسبقه إليه أحد (قال) وقالوا : ليس كلمة أحض على طلب العلم منها (وقالوا) ولا كلمة أضر بالعلم والعلماء والمتعلمين من قول القائل (ما ترك الأول للآخر شيئاً) قال ابن عبد البر : قول علي رضي الله عنه « قيمة

كل امرىء ما يحسن »من الكلام المعجب الخطير ، وقد طار له الناس كل مطير ، ونظمه جماعة من الشعراء إعجاباً به ، وكلفا بحسنه ، فمن ذلك ما يعزى إلى الخليل بن أحمد وهو قوله :

لا يكون السّرَيّ مثلَ الدّنيّ
لا ولا ذو الذكاء مثل الغبيّ
لا يكون الألدُّ ذو المِقْول المر
هَف عند القياس مثل العَييّ
قيمة المرءِ كلّ ما يحسن المر
ءُ قضـاء من الإمام عليّ

وقال غيره :

يلوم عليّ ان رحت للعلم طالباً
أجمع من عند الرواةِ فنونه
فيا لائمي دعني أغالي بقيمتي
فقيمة كلّ النـاس ما يحسنونه

وقال أبو العباس الناشىء :

تـأمل بعينيك هـذا الأنـا
مِ فكنْ بعض من صانه عقله
فحليـة كلّ فتى فضلـه
وقيمة كـل امرىء نبلـه
فـلا تتّكل في طلاب العـلا
عـلى نسب ثـابت أصله

فمـــا من فتى زانـــه قولـــه
بشيء يخـــالفـــه فعلـــــه

ومما ينسب لعلي رضي عنه :

الناس من جهة التمثال أكفـــاء
أبوهم آدم والأمّ حـــواء
وإنمـــــا أمّهات الناس أوعية
مستودَعات ولـــلأحساب آباء
فإن يكن لهمُ من أصلهم شرف
يفـــاخرون به فالطين والماء
وإن أتيت بفخر من ذوي نسب
فـــــإنّ نسبتنا جودٌ وعلياء
ما الفضل إلاّ لأهل العلمِ إنهم
على الهدى لمن استهدى أدلاّء
وقيمة المرء ما قد كان يحسنه
والجاهلون لأهل العلم أعـــداء
فقمْ بعلمٍ ولا تبغِ به بدلاً
فالناس موتى وأهل العلم أحياء

وقد ورد في هذا الباب ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم : نسأله تعالى أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتّبعون أحسنه (ربنا أغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلاّ للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم) .

في جمادى الأولى سنة ١٣٣٠

المحتوى

البحث الثاني في المعتزلة	٥٦